

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٨٥ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

بيان من الرئيس

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع

السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نبدأ، أود أن

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتحدث باسم السفير أمينو والي، الذي يتراأس حالياً لجنة أخرى. ويعرب وفدي عن تهنتته الحارة لكم، السيد الرئيس، ولبقية أعضاء المكتب. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد آبي، على بيانه الاستهلاي.

أبلغكم بنبأ طيب وهو أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، محمد البرادعي، قد نالا جائزة نوبل للسلام هذا العام. وأنا على يقين من أن جميع الأعضاء ينضمون إليّ في تهنتتهم على نيل هذه الجائزة المرموقة. وآمل أنهما ستوفر قوة دفع لازمة تماماً الآن لقضية عدم الانتشار ونزع السلاح.

لقد اتسم هذا العام، إلى حد كبير، بسلسلة من الإخفاقات في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة: فقد فشلت الدول الأعضاء في الاتفاق على جدول أعمال هيئة نزع السلاح؛ وفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الخروج بنتيجة ذات قيمة؛ وعدم المقدرة، المترسبة منذ فترة لا بأس بها، على الاتفاق على عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُكرس لنزع السلاح؛ والطريق المسدود، منذ زمن طويل، في مؤتمر نزع السلاح، الذي يمنع المؤتمر من بدء

أمامنا هذا الصباح ٢١ متكلماً في قائمة المتكلمين، بما فيهم الوفود التي لم تتمكن من التكلم يوم أمس. ولذلك، فإنني أناشد جميع الوفود التقيد بالوقت المحدد المتفق عليه، بل، لو أمكن، أن تختصر بياناتها بحيث تتمكن من الانتهاء من مناقشتنا العامة هذا اليوم كي نباشر مناقشاتنا المواضيعية يوم الاثنين على النحو المقرر في خطة العمل. إنني أناشد الأعضاء أن يلتزموا بخطة العمل هذه.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأمام هذا الجمود العام في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح، فإن وفدي يعتقد أن الوقت قد حان أمام جميع الدول كي ترهن على توفر ما يلزم لديها من إرادة سياسية لإحراز تقدم في هذا المجال، وخاصة في التصدي للتحدي المشترك الذي يخلقه استمرار وجود وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة أخرى في جميع أرجاء العالم. ولا يمكنني إلا أن أؤكد على أهمية تدابير بناء الثقة من حيث أنها تخفف من مخاوف الدول التي تستشعر الخطر من امتلاك دول أخرى لأسلحة الدمار الشامل. وتبقى، في رأينا، الضمانات الأمنية المُثبتة بشكل راسخ في وثائق ملزمة، أفضل ضمان بأن الدول المُهددة لن تحتاز هي نفسها أسلحة نووية من باب الدفاع عن النفس. أما نيجيريا، فإنها ستواصل من جانبها التقييد بالتزاماتها بموجب مختلف اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة التي هي طرف فيها. وسنواصل العمل مع دول أخرى على المستويات متعددة الأطراف ومستويات أخرى من أجل تشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار بكل جوانبهما، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وإذ نحيط علما بأوجه الإخفاق المخيبة للآمال في مجال نزع السلاح هذا العام، إلا أنه لا يسعنا إلا أن نعترف بحقيقة أنه تم إحراز شيء من التقدم المتواضع، بما في ذلك اعتماد مشروع اتفاقية دولية بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير الشرعية. إلا أننا نود أن نكرر الإعراب عن موقف نيجيريا من أن صكا كهذا ينبغي اعتباره تدبيراً مؤقتاً ليس إلا، لأننا نعتقد أنه فقط من خلال صك دولي ملزم قانونياً يمكن ضبط وتجريم نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أطراف من غير الدول.

وبالمثل، فإن الوفد النيجيري يرحب بمبادرة عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات التي أنشئت بموجها مناطق خالية من الأسلحة النووية، الذي

أعماله الجوهرية؛ واستمرار فشل الفئة اللازمة من الدول بالمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحيث يسمح ذلك بدخول المعاهدة في حيز النفاذ؛ والشكوك التي تكتنف التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، كل ذلك ضمن إخفاقات أخرى. ولذلك، فإن مما لا يثير الدهشة أن هذا الاتجاه المُثبط للهمة كان له دور رئيسي في الإخفاق في الاتفاق على قسم يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية للقمة العالمية (القرار ١/٦٠).

ولذلك، فإنه ينبغي النظر إلى التخلص من هذا الاتجاه السلمي كواحد من أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، نظراً لأن استمرار وجود جميع أنواع الأسلحة وانتشارها - سواء كانت أسلحة تقليدية أم أسلحة دمار شامل - ما زال يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. والدول التي تمتلك مثل هذه الأسلحة - وخاصة الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل - عادت لا تستطيع مواصلة الادعاء بأن أسلحتها لا تشكل تهديداً أو أنها تشكل تهديداً أقل للمجتمع العالمي. وهناك قلق متعاظم بشأن التهديد الذي يخلقه للسلم والأمن الدوليين الجمود السائد في مفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف، وقد حان الوقت كي تكف الدول الأعضاء عن النظر إلى التهديدات الناجمة عن الأسلحة النووية أو أنواع أخرى من الأسلحة على أساس مصالحتها الذاتية المحددة بشكل ضيق. فكلنا نعرف أنه لا يمكن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح لو وجدت وجهات نظر وطنية مستحكمة ومتسلطة من ذلك القبيل. ومن المعروف عموماً أن التهديدات الناجمة عن الإفراط في تكديس أسلحة الدمار الشامل هي نُذر تنبئ بسباق تسلح متصاعد. ونشاهد هذا في عالم اليوم. فقد وصلنا إلى مرحلة تستوجب منا موازنة الدعوة إلى عدم الانتشار بضرورة تحقيق نزع سلاح فعال.

خالص التهاني على انتخابكم لرئاسة اللجنة. ونعتقد أن خبرتكم كدبلوماسي متمرس والتزام بلدكم الثابت بالسلم والأمن الدوليين سيكفلان النجاح لمداولاتنا. كما أود أن أهنيئ سلفكم، الذي أدار أعمالنا على نحو استحق إعجابنا خلال الدورة التاسعة والخمسين.

وقبل الانتقال إلى الحديث عن المسائل المعروضة علينا، أود أن أقول إن بلدي شعر بالهلع حيال الهجوم البغيض الذي وقع في بالي، والذي ضرب بلدا صديقا بقسوة شديدة. وأرجو من وفد إندونيسيا أن يقبل تعبيرنا عن عميق المواساة.

غير أن ما يخفف من وقع تلك الأنباء السيئة الخبر الطيب بأن جائزة نوبل للسلم قد مُنحت إلى الدكتور محمد البرادعي وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ونعرب لهما عن خالص التهاني.

وكما هو معروف جيدا، فطالما كان السلم والأمن الدوليان - ولا سيما في السنوات الأخيرة - الهم الأساسي في الحياة الدولية. وتبرهن المناقشات في اللجنة الأولى على تلك الحقيقة بشكل واضح؛ ولقد سبق للكثير من الأصوات أن أعربت عن أهمية وجسامة هذه المسألة التي يتوقف عليها وجود البشرية نفسه. وفي واقع الأمر، فإن ممثل إندونيسيا - في البيان الذي ألقاه باسم حركة عدم الانحياز، وبلدي عضو فيها - أبرز شواغلنا جميعا. وأنا أؤيد بيانه ذلك، ولذلك فإنني سأقصر بياني على الإشارة إلى بضع مشاكل لها أهمية محددة بالنسبة لبلدي، وإضافة تعليقات عامة حول بعض البنود المدرجة في جدول أعمالنا.

ففي مجال الأسلحة التقليدية، تسعى بور كينا فاسو جاهدة إلى الاضطلاع بدور نشط في الاجتماعات التي تُعقد على المستوى دون الإقليمي أو الأفريقي أو الدولي. وهذا يدل على الأهمية التي طالما أوليناها لمسألة السلم والأمن

عُقد في المكسيك من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونؤكد من جديد التزامنا بالإعلان الذي اعتمده ذلك المؤتمر ونعرب عن إيماننا بأن من شأنه أن يعزز التعاون فيما بين مناطق المعاهدات وأن يقوي نظام المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهو ما سيُسهم بخدمة عمليتي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

كما أننا نؤيد الإعلان النهائي الذي اعتمد في المؤتمر الذي عُقد في نيويورك قبل أسبوعين بشأن تيسير دخول معاهدة حظر التجارب النووية في حيز النفاذ. وتدل الزيادة في عدد الدول الموقعة على المعاهدة ليصل إلى ١٧٦ دولة، وعدد الدول المصدقة عليها ليصل إلى ١٢٥ دولة، على عزم أعداد متزايدة من أعضاء المجتمع الدولي على تحويل المعاهدة إلى معاهدة عالمية بالمعنى الحقيقي للكلمة. ولذلك فإننا ندعو الـ ١١ دولة المتبقية، والتي مصادقتها واجبة كي تدخل المعاهدة في حيز النفاذ، إلى التصديق عليها في أسرع وقت ممكن بحيث تدخل في حيز النفاذ بدون مزيد من التأخير.

وهذا العام، فإن وفدي سيقوم، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، مرة أخرى بتقديم ثلاثة مشاريع قرارات معونة كما يلي: "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا"، و"حظر إلقاء النفايات المشعة"، و"معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا". ولطالما حظينا بتأييد جميع الدول الأعضاء، كما تجلّى ذلك في إقرارها مشاريع القرارات الثلاثة بتوافق الآراء. ويأمل الوفد النيجيري في أن مشاريع القرارات ستعتمد بنفس الطريقة عندما تقدم إلى الدورة الحالية. وإننا نتطلع إلى تأييد جميع الدول الأعضاء لها.

السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

أود في البداية، باسم وفدي، أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الحديث كي أعرب لكم، السيد الرئيس، عن

الذي انعقد قبل اسبوعين فقط، قد برهن على أن المعاهدات الدولية في هذا المجال ما هي بصفة أساسية سوى قواعد انطلاق تستخدمها بعض الدول لتحقيق طموحاتها ورغباتها في السيطرة؟ وعلاوة على ذلك، فإن ما يدعو إلى الأسى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حتى الآن حيز النفاذ وذلك بعد انقضاء تسعة أعوام على إقرارها. ولذلك، فإننا نغتنم هذه الفرصة كي نشجع الـ ١١ بلدا المذكورة في المرفق الثاني من المعاهدة على التوقيع أو التصديق على المعاهدة، حسب الاقتضاء، كي تدخل هذه المعاهدة على وجه السرعة في حيز النفاذ. كما أننا نحتاج إلى أن نحزم أمرنا وننهي إنتاج المواد الانشطارية ونعزز وعي الشعوب بقضية نزع السلاح من خلال جعل المناطق الخالية من الأسلحة النووية خيارا مجديا وحماية تلك المناطق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع الراهن لآليات نزع السلاح لا يبعث على الرضا أبدا لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الوصول إلى توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال، وينطبق الشيء ذاته على هيئة نزع السلاح، على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق ذلك. أما آخر خيارات الأمل فقد تجسد في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) التي اعتمدها القمة الأخيرة، حيث فشلت في إيراد إشارة صريحة في متنها إلى نزع السلاح.

ومع ذلك، فإنه ينبغي ألا نستسلم للأمر الواقع أو للتشاؤم؛ بل على العكس من ذلك، يجب علينا أن نواصل التعلق بالأمل. والواقع أنه بدافع من ذلك الأمل فإن وفد بوركيننا فاسو حدد نهج عمله في الدورة الستين. ويمكنكم أن تطمئنوا، السيد الرئيس، إلى تعاوننا المباشر والصادق معكم في سبيل إنجاح الولاية التي عهدت إليكم.

السيد ويليانز سلييت (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): يضم وفدي صوته إلى أصوات المتكلمين

الدوليين. ولعل من المفيد أن نذكر أن العديد من الصراعات التي تمزج منطقتنا دون الإقليمية قد سلطت الضوء، في السنوات الأخيرة، على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها - وهي ظاهرة خطيرة ولدت شعورا جسيما بانعدام الأمن في مناطقنا الريفية ومدننا، وهو ما يعرض جهودنا الإنمائية للخطر.

وقد حمل ذلك الوضع حكومة بوركيننا فاسو على تأييد تمديد "وقف باماكو الاختياري بشأن استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا"، وعلى الاستثمار في مساعي تحقيق السلام، وعلى المشاركة النشطة في الأنشطة والأحداث التي تنظم في إطار الأمم المتحدة. وانطلاقا من تلك الروح، فإنه لا يسعنا إلا أن نرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. ونحث على مضاعفة الجهود المبذولة من أجل إبرام نص من هذا القبيل على وجه السرعة.

ومخاوف بلدي كبيرة أيضا فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. فمجرد الإشارة إلى هيروشيما وناغازاكي يكفي لإيقاع الرعب في قلوبنا. وهذا هو السبب في أننا، مع دول أخرى محبة للسلام حقاً، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يكرس جهوده لمنع تكرار كوارث من هذا النوع بتاتا في المستقبل.

وفي سياق ذلك الأمل، يصعب علينا أن نفهم المماثلة والتنازعات التي تسببت في وصول المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ إلى طريق مسدود. وأتي لنا إلا أن نشعر بالقلق ونحن نرى، بعد فشل ذلك المؤتمر، أن المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية،

ولأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ، ولأن معاهدة عدم الانتشار لم تحقق حتى الآن طابعها العالمي بسبب رفض بعض الدول رفضاً متعنناً للانضمام إلى المعاهدة - وهي دول ترغب الاعتراف بها كدول نووية.

وحيث أن نيكاراغوا طرف مؤسس لمعاهدة تلاتيلولكو، فإنها تهنئ حكومة المكسيك على نجاحها في عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف والدول الموقعة للمعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، وذلك في تلاتيلولكو، المكسيك، في الفترة الممتدة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وكان ذلك المؤتمر برهانا هاما جدا على تصميم بني الإنسان على متابعة الجهود الرامية إلى بناء عالم ينعم بقدر أكبر من الأمن وخال من الأسلحة النووية.

وأما مشكلة الألغام في نيكاراغوا، فتعود جذورها إلى الحرب الأهلية التي عانينا منها خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي. وعندما باشر برنامجنا الوطني لإزالة الألغام نشاطه في منتصف التسعينات من القرن الماضي، سجل وجود ٩٠٢ ١٤٥ لغم في مناطق الحرب السابقة. وقد تم حتى الآن إبطال مفعول حوالي ٨٠ في المائة منها.

ولما كانت نيكاراغوا طرفا في اتفاقية أوتاوا، فقد ألزمت نفسها بالتخلص تماما من كل أجهزة الموت هذه المنتشرة في جميع أراضيها الوطنية؛ إلا أنه بسبب مشاكل تحديد مواقع الألغام - نتيجة الأراضي الجبلية، والافتقار إلى الخرائط أو عدم دقة الخرائط، وتحرك الألغام بسبب الظواهر الطبيعية، بما في ذلك إعصار "ميتش" في عام ١٩٩٨ - كان لا بد من تأجيل الانتهاء من برنامج إزالة الألغام، الذي كان من المفترض أن يتم في عام ٢٠٠٤، حتى نهاية عام ٢٠٠٦. والهدف الرئيسي للبرنامج هو الخروج بحلول عملية ومبتكرة للكشف عن الألغام المضادة للأفراد في المناطق الريفية، وتطهير الجبال أو المناطق المكسوة بخضرة شديدة،

السابقين معرباً عن التهاني لكم، السيد الرئيس، على الانتخاب الذي أنتم أهل له وعن تهنئة ببقية أعضاء المكتب. ويمكنكم أن تعولوا على تأييد وفدي الثابت لكم أثناء تأديتكم أعمالكم. كما أود أن أعرب لوفد إندونيسيا عن خالص مشاعر الأسى والتعاطف وذلك فيما يتعلق بضحايا الهجوم الإرهابي الأخير. وبالمثل، فإننا نعرب عن مشاعر الحزن والأسف لأشقائنا في أمريكا الوسطى، الذين تعرضوا لأضرار شديدة بسبب الفيضانات الناجمة عن إعصار "ستان" في تلك المنطقة.

ويؤيد وفدي البيان الذي ألقاه ممثل الأرجنتين باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. غير أنني أود أن أتناول بضعة جوانب هامة من وجهة نظر نيكاراغوا.

إننا كبلد صغير، نشعر بالقلق لأن الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) للاجتماع العام الرفيع المستوى لم تُشر إلى قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. إلا أنه ينبغي ألا يؤثر ذلك الإسقاط على سير أو نتيجة أعمال اللجنة الأولى في سبيل تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل.

كما أن وفدي يشعر بالقلق حيال النتيجة المخيبة للآمال التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عُقد في أيار/مايو من هذا العام. وكما ذكر ممثل الأرجنتين عندما تحدث باسم مجموعة ريو، فإن عدم الاتفاق على اعتماد وثيقة كان يمكن لها أن تعكس التحديات القائمة، يبينها إلى ضرورة القيام، رغم ذلك، بما يلزم من أعمال تتعلق بالأركان الثلاثة للنظام: نزع السلاح، وعدم الانتشار، وقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية.

وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق بمجال العمل متعدد الأطراف، نشعر بالقلق حيال استمرار الركود في مؤتمر نزع السلاح، كما كان الحال في السنوات السابقة،

لشعبنا وللأمن الوطني والإقليمي والدولي، ناهيك عن أنه عامل يؤدي إلى زعزعة استقرار البلدان.

لقد عانت نيكاراغوا معاناة شديدة خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي من أهوال الحرب وتبعاتها، تلك الحرب التي أودت بأرواح ما يربو على ٥٠.٠٠٠ إنسان. والدروس التي استخلصناها توضح الطريق أمامنا الآن، بالإضافة إلى أنها تبين لنا الحاجة إلى ضرورة العمل من أجل خلق توافق في الآراء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي حول تلك القضايا من خلال تبادل الخبرات التي اكتسبناها في مجالات مثل جمع وتدمير ونقل وصنع الأسلحة، وفي جعل السياسات الدولية الراهنة على قدر أكبر من الفعالية.

وكمثال على الدور القيادي الذي قامت به نيكاراغوا في إطار المبادرات الإقليمية لتخفيض الأسلحة بشكل انفرادي وطوعي، فقد قمنا بتدمير ١.٠٠٠ قذيفة أرض - جو من طراز SAM-7 في عام ٢٠٠٤. وهذا الجهد هو جزء من تخفيض تدريجي للقذائف والترسانات ويعكس تصميمنا على اتخاذ خطوات محددة في أمريكا الوسطى، سعياً منا إلى تحقيق توازن معقول للقوات فيما بين البلدان ضمن المنطقة دون الإقليمية. ويبقى التزام حكومتنا بتدمير تلك القذائف تدريجياً التزاماً ثابتاً على حاله.

وفي الاجتماع السادس والعشرين للجنة الأمن بأمريكا الوسطى، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تم اعتماد مشروع خاص بأمريكا الوسطى لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووقع الاختيار على نيكاراغوا كي تكون مقراً للوحدة التنفيذية الإقليمية لذلك المسعى. أما مجالات الأولوية التي حددت لتنفيذ هذا المشروع فهي: مواءمة التشريعات لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتعزيز القدرة الوطنية لمراقبة الأسلحة النارية؛ ودعم عملية جمع الأسلحة؛ وضمان

والإبطال الميكانيكي لفعالية الأدوات العسكرية، مما يوفر الحماية لأرواح فنيي تطهير الألغام المسؤولين عن عملية إزالة الألغام. وفي سياق هذا البرنامج، فإننا نعتزم تدمير ما يربو على ٤.٠٠٠ لغم في عام ٢٠٠٥ في دائرة "جينوتيجا" لوحدها.

ومن خلال برنامج تقديم المساعدة في إزالة الألغام في أمريكا الوسطى، تقوم منظمة الدول الأمريكية بتحويل وإدارة الموارد المتاحة من جماعات المانحين لدعم برنامج نيكاراغوا الوطني الإنساني لإزالة الألغام. ومن بين الدول المانحة لبرنامج نيكاراغوا، والتي نشكرها على ما تقدمه من دعم: السويد والنرويج وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وتشمل الدول المساهمة بموظفين متخصصين الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والسلفادور والولايات المتحدة وغواتيمالا وفنزويلا وشيلي، التي نحن أيضاً في غاية الامتنان لها جميعاً.

وتوقع أن نتمكن عما قريب، بدعم من المجتمع الدولي، من إعلان نيكاراغوا بلداً خلت أرضه من الألغام المضادة للأفراد.

وترى نيكاراغوا أن نزع السلاح يمكن تحقيقه في جو من الثقة القائمة على أساس الاحترام المتبادل، جو من شأنه أن يعزز إقامة علاقات أفضل تستند إلى العدالة والتضامن والتعاون. كما أننا نعتبر أن اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح الإقليمية ودون الإقليمية من شأنها أن تشجع الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للمنازعات والصراعات.

ونقوم الآن في نيكاراغوا ببذل قصارى جهدنا من أجل منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والسير قدماً بالجهود الرامية إلى مراقبة الأسلحة بصفة عامة. ورأينا هو أن تكديس أسلحة من هذا القبيل يشكل تهديداً حقيقياً

ومن خلال هذه الإجراءات الإقليمية، تكون البلدان الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى قد أكدت من جديد التزامنا بالتحرك من أجل متابعة، بل والريادة في، اتخاذ تدابير عملية لازمة لوضع حد لاستعمال تلك الأسلحة والاتجار غير المشروع بها في منطقتنا دون الإقليمية.

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): سادلي

بياني هذا نيابة عن السفير باجا.

السيد الرئيس، تنضم الفلبين إلى وفود أخرى مهنئة إياكم وأعضاء مكتبكم على ما انتخبتم لشغله من مناصب أنتم أهل لها. إن الفلبين تراعي نداءكم إلى اللجنة الأولى كي تسير أعمالها واطاعة نصب عينها تحقيق نتيجة إيجابية وبناءة. وفي هذا الصدد، يمكنكم التعويل على تعاون وفد الفلبين الذي سيتجلى أيضا في الإيجاز لهذا البيان.

لقد لا حظت الفلبين مشاعر الأسف التي أعرب عنها عدد من الوفود حيال نتيجة القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) التي فشلت في أن تضمن تلك النتيجة قسما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. إلا أنه ينبغي ألا يفسر الإعراب عن مشاعر خيبة الأمل تلك بعدم وجود ولاية أو وجود ولاية منقوصة للجمعية العامة، من خلال لجننتها الأولى، لمناقشة قضايا نزع السلاح.

غير أنه لا بد وأن تبقى في خاطرنا حقيقة أن القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ عقدت لاستعراض تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ (القرار ٢/٥٥).

وعلى الرغم من أن زعماء العالم لم يدرجوا قسما يتعلق بنزع السلاح في الوثيقة الختامية لقمتمهم في الشهر الماضي، فإن هذا الإغفال لا يُلغي بحال من الأحوال أهدافهم المتعلقة بنزع السلاح الواردة في إعلان الألفية الذي صدر عام ٢٠٠٠.

تدمير الأسلحة. وكل ذلك من أجل منع سوء استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الحد من سوء الاستعمال ذاك، والمساهمة في بناء ثقافة السلم. وقد ساهمت المرحلة التحضيرية في إحراز تقدم في تحديد أبعاد المشكلة وبناء علاقات عمل أفضل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية.

ولما كانت نيكاراغوا هي الدولة المنسقة للمشروع، فقد شجعت في عام ٢٠٠٤ على تنفيذ برامج للتدريب ولتقديم المساعدة الفنية، وذلك بدعم من اليابان والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إنشاء لجان وطنية متعددة التخصصات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولوضع ضوابط تتعلق بتصدير واستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها عبر الحدود.

وعلاوة على ذلك، وفي اجتماع عقد في ماناغوا في ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس من هذا العام، أحرز وزراء بلدان أمريكا الوسطى المسؤولون عن الحكم الرشيد والدفاع تقدما في تدارسهم مسألة وضع مدونة لقواعد السلوك تحكم عمليات نقل الأسلحة والذخائر والمتفجرات وما يرتبط بها من مواد، باعتبار المدونة عنصرا عاجلا لإحراز تقدم في سبيل وضع سياسة عامة مشتركة لنقل الأسلحة. وعرضت نيكاراغوا صيغة مقترحة للمدونة، التي نأمل ونتوقع أنه سيجري بحثها في الاجتماع الثلاثين للجنة الأمن بأمريكا الوسطى، الذي سيعقد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في ماناغوا. وسيستمع ذلك الاجتماع، ضمن ما سيستمع إليه من أمور، إلى عرض للخطوات الكبيرة التي اتخذت في منطقتنا الإقليمية فيما يتعلق بمنع ومعاينة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

بشأنها في الدورة الستين. وأحد هذه المجالات هو نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي هذا المجال أشجع انطلاق فكر جديد خلاق في جميع المحافل المناسبة“.

ولدى الكلام عن انطلاقنا إلى الأمام من خلال فكر جديد خلاق، تؤيد الفلبين النهج الجديد للدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل الحد من الأسلحة، التي تقودها النرويج وستة بلدان أخرى من مختلف مناطق العالم. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة الجديدة لم تنعكس في الوثيقة الختامية للقمّة العالمية، فإنها مع ذلك، تستجيب لنداء قادة العالم بشأن أهدافهم المتعلقة بنزع السلاح التي كانت قد وردت في إعلان الألفية. وينبغي لنا أن ندرس هذه المبادرة النرويجية لما تنطوي عليه من أمل في النهوض بجهودنا الجماعية في إقامة عالم ينعم بقدر أكبر من السلم.

إن فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح في تحقيق نتائج جوهرية في الدورات الأخيرة هو حقيقة علينا أن نواجهها. ولا بد لنا من أن نحول هذا الفشل إلى نقاط انطلاق تؤدي إلى إحراز نتائج إيجابية في الجولات المقبلة لأنشطة تلك الهيئات. وينبغي ألا يهين عزمنا في تحقيق نتائج بناءة، فليس هناك تحدٍ من صنع الإنسان لا يمكن التغلب عليه.

وعلىنا أيضا أن نستمد الإلهام من التقدم الذي حققناه في مجالات أخرى لنزع السلاح وفي تعزيز السلم والأمن. ويشمل هذا التقدم الانتهاء في وقت مبكر من المفاوضات المتعلقة بمشروع صك دولي بشأن دمع وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ واعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي؛ وتزايد عدد البلدان التي أبرمت البروتوكولات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والتأييد المتزايد للبروتوكول الاختياري الجديد

ودعوني أسترجع الأهداف الخمسة المتعلقة بنزع السلاح في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠، التي تظل صالحة حتى اليوم، والتي ينبغي أن تظل مرشدا لعملنا أثناء الدورة الحالية. فقد عقد الزعماء العزم: أولا، على كفاءة تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات في مجالات مثل الحد من التسليح ونزع السلاح؛ ثانيا، اتخاذ إجراءات ملموسة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ ثالثا، السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية؛ رابعا، اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء المبرم على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وخامسا، دعوة جميع الدول إلى النظر في الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

وهذه الأهداف الخمسة لا تستثني الخيارات الأخرى التي تخدم قضية نزع السلاح لأن زعماء العالم أعلنوا في الفقرة الاستهلائية للجزء الخاص بالسلم والأمن ونزع السلاح من إعلان الألفية: ”إننا لن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب سواء داخل الدول أو فيما بينها التي أودت بحياة أكثر من ٥ ملايين شخص في العقد الأخير“ (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٨).

وفي ضوء ذلك الفهم، فإن وفدي يتفق تماما مع الآراء التي أعرب عنها رئيس الجمعية العامة الذي كتب إلى جميع الوفود في ٣٠ أيلول/سبتمبر قائلا:

”إن الوثيقة الختامية للقمّة ينبغي ألا تضع قيда على طموحنا؛ بل يجب أن تشكل رأس جسر يمكننا من أن ننطلق عن طريقه إلى الأمام. وثمة مجالات لم تعالجها الوثيقة بالتفصيل، بينما يرغب الكثيرون، ولهم الحق، في أن يشهدوا حدوث تقدم

المرجوة فيما يتصل بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وأتمنى لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر سلفكم رئيس اللجنة في الدورة السابقة والسيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وإدارة شؤون نزع السلاح، لما بُذل من جهد مقدر من أجل تطوير الآليات المتعددة الأطراف والتعاون الدولي وقنواته في مجالات نزع السلاح تطلعا لصون الأمن والسلم الدوليين.

في زمان قَلَّتْ فيه الأخبار السارة، يسعدني كثيرا أن أتقدم بالتهنئة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام السيد محمد البرادعي على نيلهم جائزة نوبل للسلام لهذا العام. وكذلك، سيدي الرئيس، ينضم وفدي إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

نجتمع اليوم للتداول حول نزع السلاح والأمن الدولي، والعالم يشهد جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية بسبب قضايا التسلح. وهذا يؤكد بدوره أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف للتصدي بحزم لمخاطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه الآن بين الدول الحائزة وغير الحائزة.

ولعل ما يبعث على الأسف، هو أن انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة هذا العام جاء في وقت فشلت فيه الأسرة الدولية في الوصول لتوافق في الآراء في قضايا نزع السلاح. وإن ما حدث من تحجر في المواقف أثناء المداولات على مشروع الوثيقة الختامية في الجزء المتعلق بنزع السلاح هذا العام لم يأت من فراغ، بل جاء مرادفا لسلسلة من الانتكاسات التي يتعرض لها العمل المتعدد الأطراف في مجالات نزع السلاح كافة منذ أن وضعت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع

المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب؛ واتفاقية حظر الألغام؛ ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية؛ والعدد المتزايد للبلدان التي إما وقعت أو صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وقد ظهر توافق بارز في الآراء في القمة العالمية يتناول العلاقة الترابطية بين التنمية والسلم وحقوق الإنسان. وفي السياق ذاته، فإن الترابط بين نزع السلاح والتنمية جدير باهتمام خاص نظرا لتعاظم الموارد التي تتدفق على الإنفاق العسكري على الرغم من انتشار الفقر في جميع أنحاء العالم. ويمكن الحصول على تمويل إضافي للتنمية نتيجة لتخفيض النفقات العسكرية. وهذه التخفيضات من شأنها تيسير الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو للوصول إلى الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

وتؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان).

وفيما يتعلق ببيان الآسيان، يود وفدي أن يوجه النظر مرة أخرى إلى القرار الذي اتخذته الاجتماع الوزاري للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي رحب بمبادراتي الفلبين وإندونيسيا من أجل النهوض بالحوار المشترك بين الأديان لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم بين الشعوب لصالح السلم والأمن الدائمين.

السيد مانيس (السودان): سيدي الرئيس، يسعدني أن أتقدم إليكم بأصدق تهانينا وتقديرنا بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وإننا لعلنا على ثقة أكيدة أنكم بما عُرفتم به من خبرات سوف تقودون مداولاتنا إلى النتائج

واستراتيجية. كما أننا نؤيد التدابير الرامية إلى إيجاد صكوك عالمية ملزمة تكفل للدول غير الحائزة على مثل هذه التقنيات كل الضمانات من أي تهديد يقع عليها من الدول الحائزة دون انتقاص من حق الجميع في الاستفادة من التقنيات النووية في البحث العلمي لأغراض سلمية تخدم البشر.

وكما أشار السيد وكيل الأمين العام في تقريره أمام هذه اللجنة، هناك إقرار عالمي بالحاجة الملحة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم، وإننا إذ نؤكد على ذلك، إنما نرى أنه أقصر الطرق لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فالأمن، كما تعلمون، كُـل لا يتجزأ، صحيح أن العديد من الدول قد وقعت على معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أو أصبحت طرفاً فيها. وإن الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات تغطي ٥٠ في المائة من مساحة الأرض. ولكن هناك العديد من المناطق الأشد توتراً في العالم التي لا بد أن تنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك، لولا رفض إسرائيل باستمرار إخضاع منشأتها لنظام الرقابة الدولية. وفي هذا بالطبع تهديد حقيقي للأمن والاستقرار ليس في هذه المنطقة الملتهبة من العالم فحسب، بل في العالم أجمع.

ولعلنا هنا نحيي المبادرة الشجاعة التي قامت بها الجماهيرية العربية الليبية بالتخلص طوعاً من برامجها ذات الصلة بهذه الأسلحة.

إن السودان شريك أصيل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. فعلاوة على انضمامه للعديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، بدءاً من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وانتهاء بتوقيع بلادي العام

السلاح في عام ١٩٧٨، مروراً بالفشل الذي تتعرض له اجتماعات هيئة نزع السلاح، وانتهاء بالمؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في أيار/مايو الماضي هنا في الأمم المتحدة، حيث لم يتم التوصل إلى وثيقة ختامية موضوعية تناسب تطلعات الدول الأعضاء. ولذلك، فإنه بالرغم من بعض المبادرات الأحادية والثنائية التي قامت بها بعض الدول لخفض ترساناتها من الأسلحة النووية الاستراتيجية، فإن العديد من الدول الكبرى ما زالت ماضية في تطوير التقنيات النووية والكيميائية، والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب بدعوى الردع وتحسين الأمن القومي. بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات، الأمر الذي يجعل دولا كثيرة ترى أن هناك انتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع السلاح. ويجعل البعض يشكك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية والعالمية لأن مدى جدوى هذه الاتفاقيات يكمن في مدى الالتزام بتطبيقها الكامل والعاقل وليس في عدد هذه الاتفاقيات، أو في عدد من انضموا إليها من الدول.

إن ما يشهده العالم من نزاعات وحروب وبؤر للتوتر، هو الذي جعل بعض الدول تعيش حالة من التأهب الدفاعي، الأمر الذي ينعكس بجلاء في تصاعد معدل النفقات التي تخصصها الدول لتعزيز قدراتها العسكرية باستمرار. وفي المقابل، نجد أن محصلة المساهمات المخصصة لتنفيذ ما جاء في إعلان الألفية، بشأن قضايا البشرية الملحة، الفقر والكوارث الطبيعية والبيئة وغيرها، غاية في التواضع والانهيار. وهنا تبرز المفارقة، واختلال المعايير. ولعلنا هنا نؤكد مجدداً على ضرورة أن تشرع الدول النووية عبر خطوات جادة وعاجلة في تخفيض الإنفاق على برامج التسليح تمهيداً للتخلص المرحل، من كل ما في حوزتها من ترسانات نووية

بجانب دعمنا وبشدة لمقترح إنشاء آلية دولية للرصد والتحقق عن طريق العلامات والوسم من جانب الدول المُصنعة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

تم التوقيع في مستهل هذا العام على اتفاقية السلام الشاملة التي انتهت حربا دامت أكثر من عشرين عاما. لذلك، فإن السودان كدولة خارجة من النزاع للتو من الحرب إلى السلام، يدعو إلى إنفاذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكما تعلمون، فإن هذه الجوانب لا بد أن تتكامل فيها جهودنا الوطنية مع الجهود الدولية والإقليمية نظرا لتداخل هذه العمليات الثلاث وارتباطها بأبعاد إقليمية تعلمونها جميعا.

فالسودان جزء من القرن الأفريقي بإرثه المعروف من التوترات والنزاعات، وهو أيضا جزء من دول منطقة البحيرات العظمى التي تختلط فيها عمليات انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأبعاد أخرى أكثر تعقيدا. واستنادا إلى كل هذه المعطيات، فإن السودان يولي عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كل هذا الاهتمام ويتطلع باستمرار للدعم الدولي والإقليمي وبخاصة في الجوانب الفنية ذات الصلة.

إن مداولاتنا في هذه الدورة تختلف عن سابقتها في ظل حالة التوتر القائمة في أجزاء عديدة من هذا الكوكب، بسبب قضايا التسليح والمخاوف الماثلة من وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جماعات إرهابية. ومن هنا نقول إن المسؤولية التي تقع على هذه اللجنة قد تضاعفت وإن حالة الجمود التي ظلت تكتنف مسيرة العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، لا بد من أن يتم تجاوزها خاصة وأن العالم اليوم أصبح في أمس الحاجة لأن يكون كوكبنا آمنا من

المنصرم ومصادقتها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد مشاركتها في حلقة العمل التي عقدت في فيينا حول أهداف المنظمة وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم.

وقد استضافت بلادي في العام قبل الماضي المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية في صدرها إعلان إن أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، بجانب التشديد على ضرورة أن تقتصر مناقشـة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط. هذا علاوة على أن بلادي من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية أوتاوا حول الألغام.

وإننا إذ نضطلع بهذا الدور الدولي والإقليمي في مجالات نزع السلاح المختلفة، إنما نفعل ذلك إيمانا منا بأن العمل المتعدد الأطراف، إقليميا ودوليا، هو الضمانة الأقوى لتحقيق عالمية الاتفاقيات والمعاهدات ومتابعة إنفاذها حتى تتحقق الأهداف منها.

هناك أمر ظل يحتل الأولوية في اهتمامات السودان في مجالات نزع السلاح، ألا وهو موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبلدي السودان قد عانى أكثر من غيره من هذه المعضلة التي أذكت نار الصراعات القبلية بعد أن اختلط الأمر بالأبعاد القبلية المعلومة للجميع في بعض أجزاء أفريقيا التي تجعل اقتناء السلاح جزءا أصيلا من طقوس القبيلة ومظاهر قوتها بين القبائل الأخرى. ولا شك أن مثل هذه المعطيات تجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها غاية في الصعوبة. والسودان مدرك أكثر من غيره لمدى مخاطر هذه الظاهرة وضرورة مكافحتها وبجزم. لذلك، ظل حاضرا وفاعلا في كافة المنابر الدولية والإقليمية الرامية إلى كبح جماح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. هذا

مما يعزز مرة وإلى الأبد الأسس للقضاء العالمي على استخدام الطاقة الذرية لأغراض صنع الأسلحة.

وتزداد التهديدات للسلام والأمن الدوليين وضوحا على الدوام، نظرا للانتشار المستمر للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي مواجهة هذا التهديد، لا بد للمجتمع الدولي أن يرفع صوته وأن يغير تلك السياسات، ليشجع بدلا من ذلك على استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وليطالب بالتدمير الكامل الذي لا رجعة فيه لترسانات الأسلحة.

وتؤيد أندورا الإجراءات والتدابير التي اتخذها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتجارة الأسلحة بجميع أنواعها وتسجل رسميا موافقتها التامة على نزع السلاح النووي ومنع الانتشار بغية المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. لقد قبلتم بالتحدي الذي يتمثل في مهمة تنشيط أعمال اللجنة الأولى. وأتمنى بصدق أن تحقق هذه اللجنة في ظل قيادتكم، سيدي، نتائج إيجابية ومثمرة.

ويود وفدي أن يعرب عن أعمق التعازي لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في بالي، فضلا عن تعازينا لحكومة إندونيسيا وشعبها.

ونشارك البلدان الأخرى الشعور بالإحباط لأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ لم يتمكن من إصدار وثيقة توافقية بشأن المسائل الجوهرية ولحذف أي ذكر لنزع السلاح ومنع الانتشار من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاقيات القائمة لا تنفذ دائما كما ينبغي أن تنفذ، والتصديق على

المهددات حتى تُوجه قدرات الجميع نحو قضايا التنمية المستدامة والسلام والإعمار وخدمة بني الإنسان، وليس لآلة الحرب والدمار.

السيد فيلا كوما (أندورا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

لقد اختتمت واحدة من أهم الأحداث في تاريخ الأمم المتحدة البالغ ٦٠ عاما، وتجري الآن مداولات الجمعية العامة في دورتها الستين. واعتمد الاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة، الذي شاركت فيه غالبية قادة العالم، وثيقة (القرار ١/٦٠) تتضمن أحكامها مقترحات ترمي على إيجاد حلول حقيقية للمشكلات التي تواجه المجتمع الدولي.

ووثّجت القمة باعتماد الوثيقة تلك، التي تمثل تقدما كبيرا في مجالات نزع السلاح والأمن، وحقوق الإنسان. ومن الواضح أن الوثيقة، فيما عدا ما أوردته من بيانات سياسية في تلك المجالات، مبتورة في أحد أهم المجالات المتصلة بالسلام. وأنا أتكلم عن إغفال المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

إن ناقوس الخطر الذي دقه الغياب الكامل لمثل تلك التوصيات لم يكن من قبيل الصدفة. فهو ناجم عن مناخ دولي عادت لتطاردنا فيه مرة أخرى أشباح الماضي، وأشباح فكرة ضمان السلام من خلال الخوف من المجاهدة، على النحو الذي اتضح من انهيار المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ وسبات هيئة نزع السلاح.

وكان بوسع المجتمع الدولي، بينما يحتفل بالذكرى السنوية الستين لهيروشيما وناغازاكي، التعويض عن ما كانت تشكله إحدى أكبر الجائحات في تاريخ البشرية،

الشامل، فإنهم سيتخذون موقفا مع قادتهم بغية المحافظة على أرواح المواطنين بالذات، فضلا عن أطفالهم.

السيد ليفانون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها في أعمال اللجنة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أعرب عن تأييد وفدي الكامل للعمل الهام الذي تضطلع به اللجنة التي ترأسونها. والمسائل قيد نظر اللجنة هي مسائل هامة ويلزم تناولها بوضوح.

في الأعوام القليلة الماضية ركد عالم نزع السلاح، بسبب عجز الأطراف عن الاتفاق على جدول أعمال مشترك، وعلى كيفية مواجهة مختلف التحديات التي نواجهها، وعلى تحديد أولويات عملنا. ويشكل المأزق الذي نشهده في مؤتمر نزع السلاح وفي هيئة نزع السلاح انعكاسا واضحا للحالة السائدة في عالم نزع السلاح. وجاء الإخفاق مؤخرا في الاتفاق على لغة تتناول نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) ليؤكد هذا المأزق تأكيدا واضحا.

فهذه منتديات لا تعمل في فراغ. والهدف الذي نسعى إلى تحقيقه في نزع السلاح هو التصدي لتهديدات الأمن العالمي وإيجاد حلول للتحديات القائمة. وإذا تركنا وراءنا عنادنا في تناول المسائل البالية وغير المجدية، وإذا تخلينا عن النهج الموعوق المتمثل في الحصول على كل شيء أو على لا شيء، الذي أصبح القاعدة، وأصبحنا ندرك أننا بدلا من ذلك بحاجة إلى اتخاذ نهج عملي وواقعي، يمكن حينئذ إعادة البدء بإنجاز عمل جوهري في مختلف المنتديات.

وأود أن أعدّد التهديدات والتحديات التي نواجهها اليوم. ويتمثل التحدي الأول في زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها وتكنولوجياها لدى الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول. والتحدي الثاني هو

الاتفاقيات الجديدة، للأسف، لا يمضي قدما بالسرعة التي كنا نأمل بها.

إن شعب وحكومة سان مارينو، وهي بلد عاش في سلام لفترة ٧٠٠ عام بدون جيش، يؤمنان بشدة بأن أعظم سلاح يمكن لأية حضارة أن تحوزه هو قوة العقل. وأعتقد أننا جميعا الموجودين في هذه الغرفة يجمع بيننا أمر مشترك ألا وهو: أننا نتشاطر الخوف من أن يستخدم الإرهابيون بنجاح في يوم من الأيام أسلحة الدمار الشامل. والسؤال الوحيد هو أين ومتى.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي باعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. فالإرهاب سرطان ليس من اليسير القضاء عليه. وبالتالي، أضحي من الواجب، اليوم بإلحاح أشد مما كان عليه الأمر من قبل، التخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل بدون تأخير. ومن سوء الطالع أن هذه العملية تمضي ببطء بسبب الريبة المترسبة بين بعض الحكومات، واقتران ذلك بالصعوبة التي تواجهها المنظمات الدولية في القيام برصد دقيق للوضع.

ويتعين علينا نحن، على غرار بلدان كثيرة أخرى غير حائزة لأسلحة الدمار الشامل، أن نضع أرواحنا ومستقبلنا في أيدي الآخرين. وعلاوة على ذلك، وبالنسبة لبلد صغير مثل بلدنا، فإن هجوما إرهابيا واحدا باستخدام أسلحة الدمار الشامل يمكنه أن يدمر السكان بأسرهم.

ونؤمن بأن إحدى أهم المهام تتمثل في تنوير المجتمع المدني بأسره وتنقيفه بشأن أخطار عصرنا، وخاصة في البلدان التي يتصرف فيها القادة بشكل عدواني. وفي الواقع، أو من بأن المواطنين ذاقهم في بلد ما يمكنهم أن يصبحوا أقوى المتفاوضين مع حكوماتهم وأنهم، إذا شُرحت لهم بشكل سليم النتائج المفجعة المحتملة لاستخدام أسلحة الدمار

السلاح وعدم الانتشار قد فقد معناه. فهاتان قضيتان تختلفان في طبيعتهما وتحتاجان بالتالي إلى إلغاء الربط المفاهيمي والعملية فيما بينهما. ويحتاج المجتمع الدولي إلى تعزيز الخطوات المتخذة في مجال عدم الانتشار دون محاولة ربط ذلك بالتقدم المحرز، أو بعدم إحراز تقدم، في مجال نزع السلاح. إذ من الواضح أن تحقيق نزع سلاح كامل وعالمي، والذي يبدأ الطريق إليه بتحقيق السلم بين الجيران وإقامة علاقات حسن الجوار، يبقى هدفا هاما.

والفصل في المفاهيم بين تكنولوجيا دورة الوقود التي تستخدم لأغراض عسكرية والتكنولوجيا التي تستخدم لأغراض مدنية يحتاج إلى مراجعته. فالتطورات في السنوات الأخيرة أوضحت أن انتشار تكنولوجيا دورة الوقود بلا محاذير يمكن أن يؤدي إلى الخروج بتلك التكنولوجيات عن مسارها الصحيح لتستخدم في تطوير برامج عسكرية. ومن الواجب علينا أن نضمن منع الدول التي تتصرف بسوء نية من استغلال الثغرات الموجودة في النظم والقواعد الدولية الراهنة. ذلك أن قيام تلك الدول بذلك الاستغلال إنما يعرقل تمتع أعضاء المجتمع الدولي بحقهم في طاقة نووية سلمية. وأما فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بدورة الوقود، فكما شاهدنا بشكل جلي في السنوات الأخيرة، فإن الحق في الاستفادة من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية - الممنوح بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - أساءت استخدامه بعض البلدان، وأولها إيران، في جهودها الرامية إلى تطوير برامج نووية عسكرية سرية.

وها قد بدا للعيان أن نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أهميته ومزاياه، لم يوفر أساسا كافيا لإمطاة اللثام عن برامج ومرافق نووية سرية. وتكشف أيضا أن التكنولوجيا والدراية الفنية والمعدات اللازمة لتطوير برامج نووية عسكرية، ولا سيما

السلوك غير المسؤول للدول، وعدم امتثالها للالتزامات التي قطعتها على نفسها حينما أعلنت تمسكها بمختلف النظم، والمشاريع السرية لأسلحة الدمار الشامل التي تخفيها تلك الدول بوصفها مشاريع مدنية. والتحدي الثالث هو الإرهاب بجميع جوانبه. وهنا، فإن ما يمثل تهديدا ليس ظاهرة الإرهاب وحدها، بل أيضا صلتها المحتملة بأسلحة الدمار الشامل. والتحدي الرابع هو الاستخدام المتعمد لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والأنواع الأخرى للأسلحة القادرة على إيقاع ضحايا على نطاق واسع بين المدنيين، وتراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات والصواريخ القصيرة المدى.

حامسا، يمكن للكلمات أن تكون قاتلة قتل الأسلحة. فمواصلة التحريض على العنف والكراهية من جانب زعماء الدول والزعماء العلمانيين والدينيين، بالإضافة إلى الاستعمال المتكرر للغة تهدد الوجود نفسه لبعض الدول، يمكن أن يكون عامل زعزعة استقرار مثلما هي أنواع معينة من الأسلحة.

ويحتاج إدراك بعض المفاهيم إلى شيء من التعديل. فالمجتمع الدولي يحتاج إلى اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق غايته المتمثلة في تعزيز الاستقرار والسلم والأمن في العالم. وحينما يكون نزع السلاح مناسبا ومجديا، عندئذ ينبغي الأخذ به كأداة مختارة. ولكن عندما يحتم الواقع القائم اعتبار نزع السلاح أمرا في غير محله، على سبيل المثال في حالات الصراع أو تهديدات الوجود نفسه، فإنه ينبغي النظر في أدوات أخرى. وعلى ضوء الأوضاع الراهنة والتحديات التي نواجهها الآن نرى أنه ينبغي إعطاء وزن كبير لجهود عدم الانتشار، وذلك على أساس سياسة عامة تأخذ بالدبلوماسية الموجهة نحو تحقيق نتائج ملموسة، مع تعاون وثيق على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن الربط المفاهيمي والتقليدي بين التقدم المحرز في ميدان نزع

ومحاولة بعض الأطراف منح مستوى معين من الشرعية إلى المنظمات الإرهابية وغض الطرف عن استعمال أنواع معينة من الأسلحة من قبل أطراف من غير الدول لهو أمر خطير وغير جائز. إذ ينبغي ألا يُسمح لأي طرف من غير الدول بالحصول على أسلحة مثل الألغام البرية أو منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد ("مانبادس"). واتخذت إسرائيل، من جانبها، مؤخرا تدابير عملية في هذا الصدد: فقد قررت تمديد وقفها الاختياري لتصدير أي نوع من الألغام المضادة للأفراد وتعهدت بالتقييد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بترتيب "واسيننار" بشأن منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

والإرهاب لا يمكن له أن يوجد في فراغ: فالمنظمات الإرهابية تنال الدعم والتمويل من دول تساندها. ولذلك، لا بد للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات تحد من تدفق الموارد والأسلحة على الجماعات الإرهابية ومن يقف وراءها.

وفيما يتعلق بمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، فإننا نرى أنه ينبغي إيلاء قدر متساو من التصميم ضمن الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي لمنع الإرهابيين وسائر الأطراف من غير الدول من حيازة واستخدام منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، والصواريخ ذات المدى القصير جدا، وسائر أنواع القذائف. واعتمد هذا المحفل لأول مرة العام الماضي مشروع قرار أقرته الجمعية العامة وصدر بوصفه القرار ٤٩/٥٩، يوفر مبادئ توجيهية للدول للمساعدة في منع الانتشار غير المأذون به لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. وفي الوقت الذي أؤكد فيه على أهمية ذلك القرار، فإنني أود أن أرى مزيدا من الخطوات تتخذ لمعالجة هذه القضية بطريقة ملموسة وفعالة.

التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج في مجال دورة الوقود، وخاصة تخصيب اليورانيوم - أضحت إمكانية الوصول إليها أكبر. فالكشف عن وجود سوق سوداء وشبكات للانتشار عُرفت باسم "خان" (Khan) - نُقلت عبرها معدات وتكنولوجيات ومرافق بكاملها بل وحتى خطط لتصنيع الأسلحة - أظهرت أننا ما عدنا نواجه فقط مجموعة صغيرة من البلدان يبعث سلوكها في مجال التصدير على القلق، وإنما نواجه كذلك، وهو ما له أهمية متزايدة، أطرافا من غير الدول.

ونحن نرى أن الآليات التقليدية لعدم الانتشار، على أهميتها، أثبتت أنها ليست كافية لمعالجة التحديات الراهنة. ولذلك فإننا نعتقد أن الحاجة أضحت قائمة الآن لاستنباط ترتيبات وأدوات جديدة كي تتم تلك الآليات ولكي تعالج التحديات الحقيقية.

وأما فيما يتعلق بالإرهاب، فقد أوقعت هذه الآفة القبيحة ضرباتها من جديد هذا العام في مناسبات عديدة وتسببت في وقوع آلاف الضحايا في أوساط المدنيين الأبرياء. ومن الواضح أن إقامة صلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ما عادت الآن إلا مسألة وقت، ليس إلا. فالجماعات الإرهابية التي ستحصل على القدرة التكنولوجية على تطوير أي نوع من أسلحة الدمار الشامل ستقوم باستخدامها. وهذا التهديد الخطير، المقترن باستمرار اتجاه الإرهاب الانتحاري الذي ضرب مؤخرا - ليس فقط منطقتنا من العالم وإنما أيضا في لندن وفي شرم الشيخ وفي بالي وأماكن غيرها - ينطوي على إمكانية الإخلال خلافا شديدا بأمن واستقرار الجميع وعلى كل المستويات - المستوى الفردي والعالمي والإقليمي. ولذلك، فإننا نرحب بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، نظرا لأهميته في الدفع قدما بالنضال المشترك. ضد إرهاب أسلحة الدمار الشامل.

١٩٩١، فإن إسرائيل بحكم ذلك الواقع، ممثلة لمختلف نظم مراقبة الصادرات.

وما زالت منطقتنا من العالم تتسم بالعداء الواضح والقوي تجاه إسرائيل، ونرى فيها أن العنف والإرهاب لسوء الحظ ما زالا جزءا من الحياة اليومية فيها.

لقد كرس المجتمع الدولي جزءا كبيرا من اهتمامه لمعالجة التهديدات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل. ولم يعالج بشكل جدي أكبر خطر الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية إلا في الآونة الأخيرة فقط. فالأسلحة التقليدية، خاصة ما يقع منها في أيد ليست مخولة باستعمالها، تزيد من المعاناة البشرية في أجزاء كثيرة من العالم.

وهناك بضعة مبادئ تسترشد بها إسرائيل في معالجة قضية الأسلحة التقليدية. أولها، أن الأسلحة في حد ذاتها لا تشكل تهديدا، بل كما وُصفت بشكل مناسب قبل عدة سنوات في القول: "إن السيف لا يقتل أبدا أي أحد؛ فما هو إلا أداة في يد القاتل". ذلك أن الجمع السام بين الإفراط في تكديس الأسلحة والنوايا العدوانية هو ما يشكل التهديد الحقيقي.

وثانيها، أن الأسلحة في كثير من الحالات هي رد مشروع على وضع ما ترى الدولة نفسها فيه أنها مجبرة على الدفاع عن أراضيها وسكانها وضمان أمنهما. ومن شأن بناء الثقة في منطقة إقليمية ما أن يؤدي إلى تقليل الحاجة للأسلحة. فعندما تعيش دول ما في روح من السلام وحُسن الحوار، يصبح بالإمكان عندئذ تخفيض الأسلحة وزيادة الشفافية.

وثالثها، لا بد لكل دولة أن تقوم بمراقبة الأسلحة وممارسة الانضباط كي تتمكن من الحيلولة دون وقوع معاناة إنسانية وفقدان أرواح بشرية بلا مبرر.

وفيما يتعلق بالضوابط على الصادرات، فإن إسرائيل تؤيد وتشارك في الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الخطوات الملموسة والفعالة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أنه ينبغي زيادة التعاون بين الدول في هذا الصدد وتعزيز ذلك التعاون تعزيزا كبيرا. وبالتالي، فإن إسرائيل تشدد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على المستوى الوطني من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، فإن إسرائيل أعربت أيضا عن تأييدها للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وسائر نظم الصادرات مثل مبادرة الموائى الكبرى ومبادرة أمن الحاويات، وأنها ستواصل القيام بذلك في المستقبل. ونحن نرى أن النظم المحكمة لمراقبة الصادرات هي أدوات أساسية ضمن جهود الدول الرامية إلى منع الدول والأطراف من غير الدول من حيازة مواد مرتبطة بأسلحة الدمار الشامل. ويؤيد بلدي تأييدا كاملا الجهود المبذولة من قبل مختلف نظم مراقبة الصادرات لمعالجة التحديات التي وصفتها للتو. وعلى الرغم من أهمية الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف في التصدي لتلك التهديدات، إلا أن هذا يحتاج إلى القيام به في المقام الأول على المستوى الوطني، ذلك لأن كل دولة مسؤولة ومساءلة عن إجراءاتها.

أما إسرائيل، من جانبها، فقد اعتمدت في العام الماضي نظاما لمراقبة الصادرات والواردات صُمم لترسيخ وزيادة تنظيم الضوابط على صادرات المواد التي لها طبيعة كيميائية وبيولوجية ونووية. ويشمل ذلك النظام حكما عاماً يحظر تصدير مواد وبنود محددة بسبب ارتباطها بأسلحة الدمار الشامل ويضع شروطا للترخيص فيما يتعلق بمواد حساسة وذلك استنادا إلى القوائم الصادرة عن "فريق أستراليا" ومجموعة موردي المواد النووية. ومن خلال ذلك الإجراء، إضافة إلى التقييد من جانب واحد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف منذ عام

التزامها بجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من المنظمات الإرهابية، الأمر الذي سيمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر بالإضافة إلى حرمانهم من الموارد المالية وغيرها التي تمكنهم من الحصول على تلك الأسلحة. وبالنسبة لإسرائيل ودول أخرى في منطقتنا وبالنسبة إلى المجتمع الدولي أيضا، فإن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة أصبح يكتسي بأهمية أكبر الآن من ذي قبل. فهذا الوضع يتيح فرصة لتنفيذ الأحكام المحددة في برنامج العمل. ونعتبر أن هذا يمثل خطوة جوهرية وأساسية لإحراز تقدم في عملية السلام.

وفي الوقت الحاضر، نرى أن بعض البلدان المحاورة وبلدان أخرى في منطقتنا قد عقدت العزم على تطوير أسلحة الدمار الشامل، متجاهلة بذلك التزاماتها القانونية وداعمة بذلك أيضا المنظمات الإرهابية. إن الجمع بين هذه الأعمال، بالإضافة إلى التهديدات العلنية لوجود دولة إسرائيل نفسه، يأخذ منطقتنا الإقليمية بعيدا عن رؤيا السلام والأمن.

إن الشرق الأوسط يحتاج إلى نظام أممي يشكل هيكله من جديد ويقوم على أساس من التعاون في مجال الأمن، بحيث يمكن لكل دولة أن تطمئن إلى سلامة سكانها ووجودها في ظل السلم، الأمر الذي سيسمح بإقامة علاقات عادية وتحقيق الرخاء للجميع.

ويمكننا أن نبدأ بتدابير بناء الثقة، وتعزيز الثقة وترسيخ الأمن، وهي تدابير من شأنها أن تهيئ الظروف لتحقيق السلم والاستقرار الدائمين، وتخفيف حدة التوترات وتمكيننا من أن نتصدى سويا للتهديدات الجديدة التي تتيق منطقتنا. ومن شأن تخفيض التهديدات للأمن الإقليمي أن يهدد السبيل أمام تخفيض في تكديسات الأسلحة وسباق التسلح في جميع جوانبه، مما يعطي للمكونات الاقتصادية

إن انتشار الأسلحة التقليدية بلا ضوابط وحيازتها من قبل عناصر إرهابية أو إجرامية لا بد وأن يسفر في جميع الأحوال عن خسارة في الأرواح. ولهذا السبب، فإن حكومتنا تعتبر استخدام الأسلحة التقليدية ونقلها بطريقة غير مسؤولة تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ومع أننا نلاحظ التقدم الملموس الذي تم إحرازه في مجال مراقبة الأسلحة التقليدية، إلا أن ذلك لا يسمح حتى الآن بأي قدر من التباهي في هذا الصدد. وأما برنامج الأمم المتحدة للعمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه فقد أحدث تحولا هاما من حيث أنه أثبت ما يلزم توفره من عزيمة سياسية لمعالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. غير أننا ما زلنا نرى أن الافتقار إلى دعوة واضحة لمنع الإرهابيين وسائر الكيانات الأخرى غير المأذون لها من حيازة هذه الأسلحة هو أحد عيوب ذلك البرنامج. ومع ذلك، فإن برنامج العمل ما زال يشكل أساسا جيدا لمعالجة ظاهرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وترحب إسرائيل بالنتيجة الإيجابية التي أسفر عنها عمل الفريق العامل مفتوح العضوية الذي تفاوض على وضع مشروع صك جديد بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ومن شأن تنفيذ مشروع الصك الجديد وبرنامج العمل معا أن يساهم في تقليل المعاناة الإنسانية لو قامت جميع الدول بتنفيذها. ونتطلع في هذا الصدد إلى المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل الذي سيعقد في شهر تموز/يوليه القادم هنا في نيويورك.

ونأمل في أن خطة فك الارتباط من غزة، التي قمنا بتنفيذها للتو، ستغير المناخ الأمني نحو الأفضل وتخفف تخفيضا كبيرا من التهديدات التي تواجهها إسرائيل اليوم فيما يتعلق بوجودها نفسه. ونتوقع من السلطة الفلسطينية أن تنفذ

فإنه لا بد لنا أن نأخذ بنهج يمكننا من المشاركة مشاركة جادة في الجهود الرامية إلى الاهتداء إلى حل من هذا النوع. فمحاولة الالتفاف على توافق في الرأي من شأنها فقط أن تعرّض للخطر سلامة عملنا وقد تعرقل جهودنا الرامية إلى القيام بالواجب الهام الذي أنيط بنا.

السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أنضم إلى الوفود الأخرى لتهنئتك، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما أعرب عن التهانى إلى بقية أعضاء مكتب اللجنة.

ثمّة تحدّ ملحّ ما زال قائماً اليوم ويتمثل في منع حدوث سباق تسلح نووي وتحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق عملية نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من انقضاء ما يربو على ١٠ سنوات على انتهاء الحرب الباردة، فإن اللجوء إلى الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لم يقل، بل على العكس من ذلك ازداد. فهناك دعوة علنية إلى الأخذ بنظرية الضربة النووية الاستباقية مما يجعل الردع النووي أمراً عفا عليه الزمن، في حين أن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وتحسينها نوعياً هي أمور تجري متابعتها على قدم وساق.

وطالما كانت هناك محاولات للإبقاء على احتكار دائم للأسلحة النووية وللسيطرة على العالم باللجوء إليها، فإنه لا يمكننا أن نفكر في نزع السلاح والسلام والأمن أبداً. ولا بد لنا أن نجري تحليلاً هادئاً الأعصاب لحقيقة الوضع وأن نقدم حلاً صحيحاً من أجل تحقيق نزع سلاح عملي وضمن سلم عالمي دائم.

وفيما يتعلق بقضية انتشار أسلحة الدمار الشامل التي نتحدث عنها بعض البلدان بكثرة شديدة، فإنه لا يوجد

والتعليمية والاجتماعية في إطار الأمن الوطني الدور الطليعي الذي تستحقه.

وفيما يتعلق بالمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، فمن المعروف جيداً أن إسرائيل تؤيد الإنشاء في نهاية المطاف لمنطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، سواء إن كانت هذه الأسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية بالإضافة إلى وسائل إيصالها، على أن يتم ذلك الإنشاء بشكل متبادل ويمكن التحقق منه بشكل فعال. ويجب أن يقوم إنشاء مثل هذه المنطقة على أساس ترتيبات تصل إليها بحريّة جميع دول المنطقة.

وتعتقد إسرائيل أن الوقائع السياسية في الشرق الأوسط تستوجب الأخذ بنهج عملي قائم على التحرك خطوة خطوة. ويفترض في عملية كهذه أن تبدأ بتدابير متواضعة لبناء الثقة تعقبها إقامة علاقات سلمية وتحقيق مصالحة وحسن حوار، يمكن أن تتممها تدابير لمراقبة الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. ويمكن لهذه العملية في نهاية المطاف أن تؤدي إلى تحقيق أهداف طموحة تتجاوز الأهداف سالفة الذكر مثل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا كنتيجة لحوار مباشر بين جميع دول المنطقة. فالتدابير المصطنعة أو المفروضة التي هدفها هو تقليل قدرة إسرائيل في الدفاع عن نفسها لا يمكن أن تساعد في إحلال الثقة والأمن والسلام في المنطقة.

وفي الختام، فإننا نشعر أن من واجب هذا المحفل أن يهتدي إلى توافق في الآراء يتسم بإمكانية تحقيقه وواقعيته وعملياته ومن شأنه في النهاية أن يعالج التحديات الحقيقية التي تواجه السلم والأمن الدوليين. فلو أردنا تحسين الأمن البشري بشكل ملموس وجعل التنمية المستدامة أمراً ممكناً،

أن يضمن أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإذا تغاضينا عن أو تسامحنا مع المنطق الشبيه بمنطق العصابات، والمتمثل في أن بوسع البلدان الكبرى فقط أن تمتلك أسلحة نووية لكي تهدد أو تهاجم البلدان الصغرى، فإن تغييرات أساسية ستحدث في النظام الدولي من المؤكد أنها ستدفع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية نحو حيازة رادع نووي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلد صغير يتعرض لتهديد مستمر من الدولة العظمى، الولايات المتحدة. ولم يكن أمامنا خيار سوى السير على طريق الردع النووي بسبب التهديدات النووية من الولايات المتحدة القائمة على أساس سياستها العدائية الراسخة الجذور تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى نصف القرن الماضي.

وأسلحتنا النووية ليست لغرض تهديد أو ضرب الآخرين. فنحن لا نعتزم الاحتفاظ بها إلى الأبد. ولا حاجة بنا للاحتفاظ بسلاح نووي واحد لو أصبحت العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة علاقات طبيعية، وإذا بنيت ثقة بين الطرفين وإذا لم نعد معرضين للخطر النووي من الولايات المتحدة.

أثناء الجولة الرابعة الأخيرة في المحادثات السادسة، المعقودة في بيجين، جئنا إلى المفاوضات جادين وموقف شهم ومبدئي ومنصف وصريح يهدف إلى تحقيق هدفنا الثابت والنهائي المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بأية وسيلة كانت، مما يمكن المحادثات من التوصل إلى اتفاق حول المبادئ المؤدية إلى هذه الغاية ضمن إطار عام والتغلب على جميع التحديات. ويعكس البيان المشترك موقفنا المبدئي المتعلق بجل القضية النووية، وفي نفس الوقت، يحدد بوضوح التزامات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية -

سبب لهذا الانتشار سوى التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية الموجودة حالياً. ولذلك، ليتسنى لنا تحقيق عدم الانتشار، يجب أن تكون مهمتنا الأولى والأهم تدمير الأسلحة النووية، التي هي سبب الانتشار العالمي، تدميراً كاملاً في أسرع وقت ممكن.

إن نزع السلاح النووي هو أفضل وسيلة لوقف الانتشار. فبدون نزع السلاح النووي، لن يتحقق عدم الانتشار أبداً. وإذا كان المجتمع الدولي يريد فعلاً منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ولا يريد تدمير أو إضعاف نظم نزع السلاح القائمة، فإن عليه أن يعترض على سياسة التهديد النووي التي تنتهجها الدولة العظمى النووية - التي هي سبب انتشار الأسلحة - وأن يتخذ إجراءات عملية لإزالة هذه الأسلحة. يجب أن تتخلى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن نظرياتها النووية القائمة على استخدام الأسلحة النووية في ضربة استباقية، وأن تلتزم نفسها بالألا تكون البادئ في استخدام الأسلحة النووية في ظل أية ظروف، وأن تجلس إلى طاولة المفاوضات لمناقشة الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

إن الإصرار حصراً على عدم الانتشار مع صرف النظر عن تقديم ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية احتباء من الحقيقة. وضمانات عدم استخدام الأسلحة النووية مهمة لبقاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولتعزيز عملية نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وتصر الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على ضمانات غير مشروطة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن الأخيرة لن تستخدم الأسلحة النووية مهما كانت الظروف.

واليوم، تختار بعض البلدان تعزيز قدراتها الدفاعية عن النفس لأنها تعتقد أن ما من نظام من نظم الحد من التسلح القائمة، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يمكن

واليوم، بفضل سياستنا المستقلة وسياسة سونغون، يجري منع أخطار الحرب ووصون السلام في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة بأسرها. وستفعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل ما في وسعها لإزالة الأخطار الخارجية ولضمان تحقيق سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية.

السيد كريزانيفسكي (أوكرانيا) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أعرب عن أحر تهانينا لكم، سعادة السفير كوي، على توليكم رئاسة هذه اللجنة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين.

يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي. ونود في بياننا أن نتناول بعض القضايا الإضافية التي تنطوي على أهمية كبيرة لأوكرانيا.

تلاحظ حالياً اتجاهات معينة في ميدان الأمن الدولي لها، وسيظل لها تأثيرات كبيرة على آفاق الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد اعتقاداً قوياً أن التعددية الفعالة أضحت الآن على أهمية أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى. وينبغي أن يظل هذا هو المبدأ الأساسي للمفاوضات وللمعالجة الشواغل المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي ضوء الخطر المتنامي الذي يشكله الإرهابيون، اكتسبت الجهود التي تبذل لكبح جماح انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها أهمية خاصة. وينبغي اتخاذ خطوات جماعية لضمان عالمية المعاهدات الدولية القائمة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، وكذلك الامتثال الصارم لأحكامها.

وتقدر أوكرانيا مشاركة مجلس الأمن النشطة في التصدي لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد أهداف قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ونعتقد أن تطبيق أحكامه تطبيقاً كاملاً سيؤدي إلى تخفيف هذا الخطر بصورة

وهما الطرفان اللذان يتحملان مسؤولية إخلاء شبه الجزيرة الكورية بكاملها من الأسلحة النووية. والأهم في هذه المرحلة هو أن توفر الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف في أسرع وقت ممكن، كدليل على أنها تزيل تهديداتها النووية ضدنا وتعترف بحقوقنا في ممارسة أنشطة نووية سلمية.

ويتمثل هدفنا الثابت والنهائي في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، ويتمثل موقفنا الثابت في أن القضية النووية يجب أن تُحل سلمياً من خلال الحوار والمفاوضات. بيد أنه لا يمكن تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بتخلينا من جانب واحد فقط عن برنامجنا للأسلحة النووية. وأشد الشروط إلحاحاً لجعل شبه الجزيرة الكورية لا نووية أن تنهي الولايات المتحدة فوراً تهديدها النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسياستها العدوانية تجاهها، وهي السياسة الرامية إلى الإطاحة بالنظام. وينبغي أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات عملية حاسمة لإزالة آخر تركة من تركات الحرب الباردة من على شبه الجزيرة الكورية.

واليوم، من الضروري تحويل نظام الهدنة غير المستقر إلى نظام للسلام الدائم، وإزالة آخر بقايا الحرب الباردة من شبه الجزيرة الكورية بغية تحقيق السلام وإعادة توحيد كوريا بالإضافة إلى تحقيق السلام والأمن لشمال شرق آسيا وبقية العالم. وإذا تحول نظام الهدنة إلى نظام للسلام في شبه الجزيرة الكورية، فإن سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتهديد الولايات المتحدة النووي لها - وهما السبب الجذري للقضية النووية - سيختفيان، مما يؤدي بديهيّاً إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

أساسية. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أذكر التقدم الذي أحرز في الأنشطة ضمن إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

الحفل الرفيع المستوى لم يقبل المبادرة المدروسة والمتوازنة جيداً، التي تقدمت بها النرويج ودول أخرى بهدف تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح، والتي نؤيدها تأييداً كاملاً.

ونود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا للمقررات والقرارات التي اتخذت في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، المعقود في عام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، المعقود في عام ٢٠٠٠. وتعتقد أوكرانيا أن تقديم ضمانات أمنية ملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار سيعزز إلى حد كبير نظام عدم الانتشار بإزالة الحوافز التي تُسوّغ السعي لامتلاك قدرات نووية. وفي هذا الصدد، فإن تأكيد دول عديدة مجدداً تأييدها بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو أمر مشجع.

وتعتقد أوكرانيا أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداة مهمة للحفاظ على بيئة يمكن فيها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون خطر الانتشار. وندعم بقوة دور التحقق الذي تقوم به الوكالة. والاعتماد العالمي لنظام الضمانات القوي وتطبيقه بأمانة هو شرط مسبق لأي نظام عدم انتشار نووي فعال وذي مصداقية. وبالنسبة لأوكرانيا، اكتملت الأنشطة التحضيرية للتصديق على البروتوكول الإضافي الذي وقعته أوكرانيا في عام ٢٠٠٠، ويتوقع أن يتم التصديق عليه قريباً جداً.

في ضوء المؤتمر الأخير المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، تواصل أوكرانيا التشديد على الأهمية الحيوية لتحقيق عالمية المعاهدة. وندعو جميع الدول، لا سيما الدول المدرجة في المرفق الثاني

إن إنشاء شراكة عالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل هو إسهام هام في تعزيز جهود عدم الانتشار المتعددة الأطراف. ونقدر المقرر الذي اتخذ في الآونة الأخيرة بشأن إشراك أوكرانيا في تلك الشراكة.

كان لي شرف توجيه اهتمام اللجنة الأولى إلى أن العام الماضي كان الذكرى السنوية العاشرة لانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد ضمنت أوكرانيا تخفيض جميع الأسلحة النووية التي ورثتها من الاتحاد السوفياتي سابقاً، معززة بذلك إلى حد كبير نظام عدم الانتشار الدولي والأمن العالمي، ومهيئة ظروفًا مواتية لتمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية.

وكجزء من التزامات أوكرانيا بموجب المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، لا يزال يتعين علينا إزالة ٥٠٠٠ طن من الوقود الداسر الصلب من القذائف التسيارية العابرة للقارات من نوع SS - 24. وقد أنشأت أوكرانيا برنامج دولة للتخلص من تلك الكميات الكبيرة من المواد الخطرة. وناشد المجتمع الدولي إيجاد سبل ووسائل لتوفير مساعدة مالية إضافية لمشروع نزع السلاح هذا، الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من برنامج أوكرانيا لترع السلاح النووي.

ويؤسفنا جداً أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، المعقود في عام ٢٠٠٥، لم يتمكن من التوصل إلى نتيجة مضمونية. فضلاً عن ذلك، توقعت الدول الشيء الكثير من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى في هذا الصدد، ولكننا شهدنا الإخفاق مرة ثانية. وتوجد

١,٥ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و ١٣٣ ٠٠٠ طن من الذخيرة الفائضة عن الحاجة.

ومن دواعي سروري أن أخبر الوفود أن أوكرانيا صدقت على اتفاقية أوتاوا في أيار/مايو من هذا العام. ونعمل على إعداد تشريع وطني لضمان التنفيذ الفعال للالتزاماتنا بموجب هذه الوثيقة. وأوكرانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بأهداف معاهدة حظر الألغام.

السيد أمولو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذا البيان نيابة عن الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، السفير باهيوميوكا.

أود أن أتقدم لكم سيدي بالتهاني الحارة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة الستين للجمعية العامة. وأتعهد لكم بدعم كينيا الكامل. وتؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي.

وأهنئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، محمد البرادعي، على نيلهما جائزة نوبل للسلام.

وتتقدم بتعازينا القلبية لحكومة وشعب إندونيسيا عقب هجمات الإرهابيين بالقنابل في نهاية عطلة الأسبوع الماضية في بالي. وبالنسبة لنا، تؤكد تلك التفجيرات نقطتين. إنها توضح بصورة قاطعة، أولاً، أن الهجمات الإرهابية يمكن أن تحدث في أي مكان وأنها تضر بأي شخص، وثانياً، أن عجز النظام المتعدد الأطراف الواضح عن معالجة هذه المسألة ومساائل أخرى متعلقة بترع السلاح معالجة حاسمة سيدفع البعض إلى اللجوء إلى تدابير من جانب واحد، مما يضعف البنى الأساسية المتعددة الأطراف، التي تتمسك بها في كينيا بقوة ونسعى لتقليدها.

ومع تعرض الحلول المتعددة الأطراف لقضايا نزع السلاح للضغط الواضح، فإن عدم قدرة النتائج التي تمخضت

للمعاهدة، إلى التوقيع والمصادقة على المعاهدة دون تأخير ودون شروط. وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ندعو جميع الدول إلى الامتثال للوقف الاختياري والامتناع عن أي عمل يتناقض مع الالتزامات بموجب المعاهدة وأحكامها.

إن تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وضمان تنفيذها بصرامة ينبغي أن يظلا أولويتنا في ميدان نزع السلاح الكيميائي. ونشدد على أهمية امتثال الدول التي تملك أسلحة كيميائية امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، ستستضيف أوكرانيا، برعاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، تمريناً متعدد الجنسيات تحت عنوان المساعدة المشتركة لعام ٢٠٠٥. ويهدف هذا المسعى المشترك إلى تعزيز القدرة الوطنية للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على تقديم المساعدة والوقاية من الأسلحة الكيميائية، وتعزيز قدرتها على تنسيق الجهود والرد على نحو متضافر.

وتؤيد أوكرانيا تأييداً كاملاً أغراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتمثل بصرامة لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وقد حان الوقت لبذل جهود حاسمة لوضع آلية تحقق مناسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتتحلى بوضوح حسامة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أن هذه الأسلحة تتسبب في إيذاء أكثر من ٩٠ في المائة من جميع ضحايا الصراعات المسلحة. وكجزء من جهودنا للوفاء بمتطلبات برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في عام ٢٠٠١، نتوقع أوكرانيا أن تدمر، بمساعدة صندوق ناتو الاستئماني للشراكة من أجل السلام،

وتعقبها، يشكّلان إشارات إيجابية ينبغي أن نتابعها. ولكن ينبغي أن نمضي بتأنٍ سعياً وراء الحصول على تأييد جميع الوفود بغية تحقيق توافق كامل للآراء.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قبل وقت قصير من بدء المناقشة العامة، ناشد فخامة مواي كيباكي رئيس جمهورية كينيا الأمين العام دراسة مسألة التفاوض على إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. وطرح أفكار أخرى، تشمل الطلب من الأمم المتحدة أن توافق على إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين الدوليين لاستكشاف سبل تقنين التعاون بشأن مسألة المبيعات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونلاحظ أن دولا أخرى تؤيد الموقف المتمثل في أنه ينبغي إدراج حد أدنى من الضوابط الدولية على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأحكام المتعلقة بالذخائر في برنامج عمل الأمم المتحدة وينبغي أن تناقش هذه الضوابط في اجتماع اللجنة التحضيرية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ والمؤتمر الاستعراضي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وأيا كان الاتجاه الذي نتخذه، ينبغي ألا نفقد الزخم في توطيد المكاسب الحقيقية بشأن ذلك الموضوع العسير ولكن القابل للتحقيق، المتمثل في نزع السلاح. وتقرير الأمين العام يصف بصورة جيدة توافق الآراء الناشئ بشأن هذه المسألة. وينبغي أن تدفع جهودنا هذه المسألة نحو النجاح.

إن منطقتنا منطقة رائدة في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فقد مضينا من المناقشة إلى تنفيذ خرائط طريق واضحة، بإدماج المبدأين التوأمين، تولّي المسؤولية والشراكة. ومنذ اجتماع فترة السنتين الأول للدول، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣، حققت منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي إنجازات

عنها القمة العالمية المعقودة في عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) على توجيهنا لأي اتجاه ذي معنى بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار مثل خيبة أمل كبيرة. وإذا أضفنا إلى ذلك عدم قدرة هيئة نزع السلاح على عقد أي اجتماع موضوعي في عام ٢٠٠٥، وفشل مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى اتفاق بشأن أية مسائل موضوعية في أيار/مايو الماضي، والجمود الذي يواجهه مؤتمر نزع السلاح - حتى في محاولته الاتفاق على جدول أعمال - وتأخير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، يصبح واضحاً أن دبلوماسية نزع السلاح أخذت تعاني من الاعتلال، وأن المبادرات الجديدة الجيدة الإعداد تصبح أشد جاذبية.

إلا أن بوسعنا أن نصبح أكثر تجاوبا مع الواقع بتنشيط أعمالنا وتبرير سبب وجودنا مجدداً، وبالتفكير بحلول جديدة بطريقة إبداعية. وفي هذا الصدد، ترحب كينيا بالمبادرة التي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء لإعادة تنشيط دبلوماسية نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح من خلال تشكيل أفرقة عمل مخصصة معنية بشتى المواضيع وتتوقف عن العمل حالما يبدأ مؤتمر نزع السلاح أعماله، وتعلن انضمامها إلى تلك المبادرة. وسيكون هذا النهج مساعداً. ونؤمن بأن الإرادة السياسية تأثيراً سحرياً إذا جرى تعبيرها بعناية لتحقيق أفضل النتائج المرجوة للجميع، وبأنها ستعكس اتجاه مجريات الأمور. فالحالة الراهنة ليست خياراً.

إن خيبة أملنا نتيجة للانعدام الواضح لإحراز تقدم بشأن بعض المسائل المعروضة على هذه اللجنة لا يمكن أن تحجب الشعور المتزايد بالتفاؤل بإحراز بعض التقدم في مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والتقدم الإيجابي الذي نشهده في منطقتنا في مجابهة هذه المشكلة، إذا ما أخذ مع العملية الدولية المتعددة الأطراف التي أدت إلى ميلاد مشروع صك جديد بشأن وضع علامات على الأسلحة

لوكالات إنفاذ القانون والمجتمع المدني والإدارة العليا. وخضع هذا المنهج التدريبي لاختبار مسبق في أوغندا وتنزانيا وكينيا واتضح أنه منهج عملي.

ورحب المؤتمر الاستعراضي الوزاري الثالث الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بحلقة العمل الدولية المتعلقة بالمبادئ العالمية لعمليات نقل الأسلحة التي عقدت في دار السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وبالتقدم المحرز صوب التوصل إلى توافق في الآراء على الحاجة إلى مبادئ عالمية لضوابط نقل الأسلحة والاتفاق على تنفيذ بروتوكول نيروبي، تتسق مع مبادئ وفكرة إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، التي تؤيدها. وفي إطار فضائل هذا الجهد الإقليمي الناجح، يجدر بالذكر المساعدة الإقليمية الملموسة التي تلقاها. وناشد مواصلة تقديم المزيد من المساعدة. وتطلع إلى اجتماع اللجنة التحضيرية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ بغية تعميق البيئة المعيارية بشأن جدول الأعمال الهام هذا لنزع السلاح.

ويعمل مركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يتخذ مقره في لومي، توغو، على أساس التبرعات الاختيارية من الدول الأعضاء وبعض الموارد من الأمانة العامة. ونلاحظ مع الشعور بالقلق أن الأمين العام منزعج حيال عدم التيقن من عمليات المركز، بسبب الانخفاض المستمر في التبرعات الاختيارية. وبالرغم من أنه يجري تنفيذ مشاريع، مثل نظام الشفافية والمراقبة في مجال الأسلحة الصغيرة، من الواضح أنه يجب التصدي بشكل أكثر قوة للحالة المالية الصعبة للمركز الإقليمي. وتناشد كينيا إدارة شؤون نزع السلاح مواصلة جهودها لتحديد سبل تأمين عمليات المركز، مع أخذ احتياجات أفريقيا في الحسبان، فضلا عن مسائل الكفاءة وفعالية التكلفة. والاستنتاجات التي توصل إليها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (A/60/153)، يلزم تنفيذها بعناية بغية

هامة في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. وما انفك هذا البرنامج يجري تنفيذه بالدرجة الأولى من خلال تنفيذ خطة العمل المنسقة بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛ وإعلان نيروبي بشأن مشكلة انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ وبروتوكول نيروبي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبته والحد منه.

وعقد المؤتمر الاستعراضي الوزاري الثالث لإعلان نيروبي في نيروبي، كينيا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومثلت في المؤتمر جميع الدول الأطراف الـ ١١ الموقعة على إعلان نيروبي وبروتوكول نيروبي. وحضرت المؤتمر الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، بالرغم من أنها ليست عضوا، وقبلت بوصفها العضو الثاني عشر في تلك المبادرة دون الإقليمية. ووافق المؤتمر على الوثائق التالية: الاتفاق على إنشاء مركز إقليمي معني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية تنسيق تنفيذ إعلان نيروبي وبروتوكول نيروبي في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، الذي سيخلف أمانة نيروبي؛ والإعلان الوزاري للتنفيذ العملي للأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي؛ والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات والمعايير الدنيا المشتركة بشأن القضايا الرئيسية في مجال تنفيذ بروتوكول نيروبي، بما في ذلك إدارة المخزونات؛ والاستيراد والتصدير والنقل العابر؛ ووضع العلامات والتعقب والسمسة. وتوقع أن تدمج هذه المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء بنهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق ببناء القدرات، أعدّ المركز الإقليمي، بالمساعدة التقنية من شركاء المجتمع المدني، منهجا تدريبيا

ومكافحته. ونأمل أن يتم التوصل إلى توافق للآراء على المسائل المتعلقة في إعداد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب العالمي بغية تيسير إبرامها خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

إن مهمتنا مهمة هائلة. ولا بد من تنشيط إرادتنا السياسية لأن الأخطار كبيرة جدا. ويجب على هذه الدورة أن تخرج عن النمط وأن تدفعنا إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح.

السيد النصر (قطر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى من سبقوني من الزملاء في تقديم خالص التهئة لكم بانتخابكم رئيسا للجنة الأولى، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهئة لنواب الرئيس ولأعضاء المكتب باختيارهم. وإننا على ثقة تامة بأنكم، بالتعاون مع أعضاء المكتب، سوف تقودون أعمال لجنتنا إلى النجاح. وأود أيضا، بهذه المناسبة، أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على جهوده الطيبة التي يبذلها في قضايا نزع السلاح. كما نشكره على بيانه الشامل، الذي ألقاه في افتتاح المناقشة العامة للجنة الأولى، متمنين له كل التوفيق.

إنها لفرصة مناسبة أن نجتمع الآن لكي نؤكد حرصنا وإصرارنا على العمل الجاد لتحقيق الأمن والسلام لشعوبنا. وبما أننا نمثل شعوبنا وحكوماتنا ودولنا، فإن من الواجب علينا التوصل إلى توافق في الآراء نستطيع من خلاله تثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليين. وباقتقاد التوصل إلى توافق الآراء على شتى المواضيع المعروضة على لجنتنا، ستصبح مسألة الأمن والسلم الدوليين في مهب الريح، فاتحة بذلك المجال للقوى المسيطرة - سواء كانت دولا أو جماعات - لكي تفعل ما تشاء في ظل عدم الالتزام الدولي بتعددية

تمكين المركز من الاضطلاع بولايته المتمثلة في الوفاء باحتياجات أفريقيا في مجال نزع السلاح.

وقد عقد المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام بنجاح في نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويشكل الإعراب الدولي الإيجابي المدوي للدول الأطراف عن الالتزام ببلوغ أهداف الاتفاقية نجاحا رئيسيا آخر لدبلوماسية نزع السلاح. ولا بد أن نبذل جهودا مصممة للتأكد من تنفيذ خطة عمل نيروبي تنفيذا كاملا، بما يحقق، في نهاية المطاف، رؤيتنا المتمثلة في إنشاء عالم خال تماما من الألغام. ولا بد من إنهاء المحنة والصورة المؤلمة التي يتلى بها زملاؤنا البشر من "أسلحة الدمار الصغير" هذه.

وقعت كينيا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتقع رغبة كينيا، إلى جانب رغبة المجتمع الدولي، في منع وقوع الهجمات الإرهابية باستخدام المواد الإشعاعية، في صميم جدول الأعمال الهام لهذه اللجنة.

ويظل الإرهاب الدولي يشكل أحد أخطر التحديات التي تواجه السلام العالمي والأمن والاستقرار. وفي هذا العصر التكنولوجي، أصبح من الحتمي ضمان ألا تنتهي أسلحة الدمار الشامل، بما فيها المواد النووية والإشعاعية، في حوزة الأشخاص أو الجماعات المصممة على ارتكاب الأعمال الإرهابية. وبالتالي، ترحب كينيا باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وهي ضمن البلدان التي أصبحت مؤخرا من الموقعين على الاتفاقية. كما أن كينيا طرف في المعاهدات الـ ١٢ القائمة في السابق بشأن هذا الموضوع وفي اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب

والأسلحة التقليدية بشتى أنواعها. وغض الطرف من قبل المجتمع الدولي عن تطوير الترسانة النووية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط وعدم مطالبة إسرائيل بالتخلي عنها، بل التعاون معها، سواء في العلن أو في السر، قد أنشأ حالة غير طبيعية من عدم التوازن، أعطت مبررات للدول الأخرى للحاق بإسرائيل، مما أوجب حالة عدم الاستقرار وتصاعد التوترات في المنطقة. وليس من الصواب أن تطبق الجزاءات الدولية على دول وتستثنى منها دول أخرى، حيث أن هذا التصرف يتسم بعدم المصداقية في التعامل مع الدول بنفس المكيال والميزان. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على أهمية التخلص من جميع أنواع الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل بأن تطبق القواعد على الجميع، بدون استثناء وعدم محاباة دول على حساب دول أخرى.

وفي إطار الكلام عن أخطار أسلحة الدمار الشامل، لا يمكن التقليل أيضا من أهمية معالجة انتشار الأسلحة التقليدية أو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الألغام الأرضية بشتى أنواعها، باعتبار أنها جميعا تهدد الأمن والسلام الدوليين، وخاصة بالنظر إلى خطر وقوعها في أيدي غير مسؤولة كالعصابات الإجرامية أو الجماعات الإرهابية، وفي حالات انهيار الأنظمة أو الدول. وبهذه المناسبة، يود وفد بلادي أن يؤكد على الأهمية والتقدير اللذين يولييهما لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، وللجهود المضنية التي بذلها هذا الفريق للتوصل إلى إبرام صك دولي ملزم سياسيا، من شأنه أن يساعد قطاعا، وخاصة في حالة التزام الدول المنتجة والمصدرة لهذه الأسلحة بالصك، على سد بعض الفجوات التي تتسرب منها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، مما يمكن من تعقبها ومعرفة مصادرها.

الأطراف والاتفاقيات والمعاهدات المنظمة لانتشار الأسلحة أو إنتاجها أو التهديد باستخدامها.

ونأسف لأن الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠)، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في نهاية الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة، قد أغفلت نزع السلاح. ولم ترق الوثيقة إلى الطموح أو الهدف الذي كنا نسعى إليه جميعا. وأضاعت الجمعية العامة فرصة هامة لإعادة تأكيد الالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على أنفسها في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. ولم يأت إغفال نزع السلاح في الوثيقة الختامية من فراغ، بل كان أحد تداعيات فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، الذي عقد مؤخرا هنا في نيويورك، حيث كان هناك إصرار من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن التزاماتها وعدم التأكيد على نتائج المؤتمرين الاستعراضيين لعام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠.

إن فشل المؤتمرات المتعلقة بنزع السلاح، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، هي مؤشرات تُنذر بعواقب قد تكون خطيرة ولا تخدم الإنسانية بأي شكل من الأشكال. وبالرغم من ذلك، فإننا نأمل أن تحفزنا هذه الانتكاسات على العمل بجدية أكبر لمواجهة هذه الأخطار وعدم التساهل معها.

ويعتبر الأمن الإقليمي من التحديات المهمة التي نواجهها. ويجب علينا أن نعزز ونؤكد عليه في مناقشاتنا السنوية في إطار أعمال اللجنة الأولى. وذلك عن طريق بناء الثقة والعمل المشترك بين الدول والحكومات.

إن منطقة الشرق الأوسط من المناطق المتهبة والقابلة للانفجار في ظل اختلال التوازنات الاستراتيجية والكيل بمكيالين والسعي، بل السباق، لامتلاك الأسلحة النووية

يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لخص الحالة الحالية على نحو صائب حينما قال، "بجتماع في وقت صعب بشكل خاص ويتسم بالتحدي بالنسبة لنزع السلاح وعدم الانتشار. إنه وقت يزداد فيه القلق العالمي تجاه أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية" (A/C.1/60/PV.2).

وأففق في الرأي مع وكيل الأمين العام على أن من واجب اللجنة الأولى أن تستغل هذه الدورة للنهوض بمختلف الجهود المتعددة الأطراف الرامية للقضاء على الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل للسلام والأمن الدوليين، ولتعزيز تلك الجهود.

كما يتشاطر وفدي القلق إزاء عدم إحراز تقدم في الآلية المتعددة الأطراف لترع السلاح. وقد عجز مؤتمر نزع السلاح، للسنة الثامنة على التوالي، وعجزت هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح، وأخيرا عجز مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن إحراز تقدم بشأن البنود الموضوعية في جداول أعمالها. علاوة على ذلك، لم تشمل الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة أحكاما متعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار. ويشكل هذا التطور الذي لا يغتفر خطرا كبيرا على الهيكل الأمني الدولي الراهن البالغ الاحتقان.

وترى حكومتي أن بوسع المجتمع الدولي كسر الجمود الذي انتاب مفاوضات نزع السلاح وذلك بإعادة الالتزام بقوة باحترام تعددية الأطراف والعمل على التوصل إلى حلول متفق عليها على نحو متعدد الأطراف. ومن ثم يتعين على جميع خبراء نزع السلاح أن يعترفوا بالعلاقة التكافلية بين نزع السلاح وعدم الانتشار. فعندما يقل التقدم بالنسبة لترع السلاح العام الكامل، يبرز احتمال مقابل بحدوث الانتشار الرأسي. ومن الضروري لذلك إيجاد توازن دقيق بين نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن بناء الثقة هو ما تحتاجه الحكومات والدول للحد من سباق التسلح وتطوير الأسلحة. وذلك لأن عدم الثقة والخوف من الآخرين هو ما يجعل الدول تتسابق لامتلاك أحدث الأسلحة وأكثرها تأثيرا. ويعتقد وفد بلادي أن أفضل وسيلة لوقف سباق التسلح هي السعي إلى حل المشاكل السياسية المستعصية في العالم، وإقناع الأطراف المتنازعة باللجوء إلى الحوار وحل مشاكلها سياسيا، في أسرع وقت ممكن، قبل تفاقمها إلى الأسوأ.

السيد كابوما (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يود

وفدي أن يتقدم لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين بتنهائنا بانتخابكم للإشراف على عمل اللجنة الأولى. كما أعرب عن تقديري المخلص لسلفكم، السفير لويس ألفونسو دي ألبا ممثل المكسيك، الذي رأس اللجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والخمسين.

وأود، في البداية، أن أعرب بصدق عن تعازي حكومتي لحكومة إندونيسيا وشعبها على الخسارة في الأرواح والممتلكات، التي وقعت على أيدي الإرهابيين الدوليين، الذين خططوا ونفذوا هجوما انتحاريا لا إنسانيا في بالي، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ولم يكد شعب إندونيسيا، وبالي على وجه الخصوص، ينتعش من الهجوم الإرهابي الذي وقع عام ٢٠٠٢ وبالتالي، فهو بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وتشاطر زامبيا مع هذا الشعب حزنه وإحساسه بالخسارة.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيانات التي أدلى بها وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ووفد نيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، ووفد بوتسوانا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

إن السيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، في ملاحظاته الاستهلالية أمام هذه اللجنة، في

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما أن من التطورات الطيبة اعتماد صك دولي ملزم لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها. ونأمل أن يواصل المؤتمر الاستعراضي للأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠٦ تعزيز تنفيذ برنامج العمل.

أما الألغام المضادة للأفراد فهي أدوات للقتل الصامت وينبغي أن تظل محل اهتمام جماعي من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو جميع الدول، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى اغتنام فرصة الاجتماع السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام للتعجيل بتنفيذ خطة عمل نيروبي. وبالعمل المتضافر يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق الرؤية المتمثلة في عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

واسمحوا لي بأن أختتم بالتشديد على أن نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، عامل رئيسي في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويمكن لترع السلاح النووي أن يؤدي إلى التقدم في منظومات الأسلحة الأخرى، سواء كانت أسلحة تقليدية أو كيميائية أو بيولوجية أو بكتريولوجية.

ويمكن التصدي على نحو فعال لأسلحة الدمار الشامل بالصكوك القائمة في مجال نزع السلاح. فانتشار الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية، من النتائج المترتبة على انعدام الأمن. وسيحل التزام جميع الدول بتعددية الأطراف حلا نهائيا وبشكل فعال الخطر الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد أداميا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تهنئة وفدي لكم سيدي على

وتؤكد زامبيا مجددا دعمها لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويعد نزع السلاح العام والكامل بجميع جوانبه، وفقا لما اتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨، ضروريا لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتعتمد معاهدة عدم الانتشار النووي على توازن دقيق بين دعائم ثلاث متساوية في الأهمية: نزع السلاح وعدم الانتشار والتطبيق السلمي للعلوم النووية من جانب جميع الدول بدون استثناء.

وفي اعتقادنا أن المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، إن اضطلع بها بنية حسنة، من شأنها أن تعمل بمثابة عوامل حفازة في التوصل إلى اتفاق بشأن منظومات الأسلحة الأخرى. ومن نواح أخرى، ترحب زامبيا بالمبتكرات لتعزيز تدابير بناء الثقة التي ساعدت على تأمين بعض المنجزات الهامة في نزع السلاح، كالمعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى والجولتين الأولى والثانية لمخادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في القرن الماضي.

ومن الضروري الحد عن طريق نظام محسن لبناء الثقة من التهديدات البالغة الشدة التي تشكلها النظم المعادية والجماعات المتطرفة. وبعبارة أخرى، بوصفنا خبراء في نزع السلاح، لنعد إلى نقطة البداية ونغير الأنماط الفكرية الحالية التي أوصلت المجتمع الدولي إلى جمود في الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

وتدرك حكومتي طابع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المدمر لاستقرار المناطق والبلدان. وفي هذا الصدد، ستفيد البشرية كثيرا من الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير

عسكريا. وقدم الحدث المذكور عرضا لوحداث عسكرية ومركبات مدرعة، بما في ذلك مدافع الهاوتزر ذاتية الحركة والدبابات وناقلات الجنود المدرعة ومركبات القتال المدرعة والهاونات والمدافع المضادة للطائرات، وهكذا. ونرى في ذلك انتهاكا لجميع اتفاقات السلام المتعلقة بالصراع، ولأحكام ومبادئ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهي من أحجار زاوية الأمن الأوروبي.

وبالرغم من التزام الاتحاد الروسي بأداء دور الوسيط الرئيسي في تسوية الصراع في أوسيتيا الجنوبية، فهو لا يزال يسلح الانفصاليين، ومن ثم يزودهم بمرتع خصص لتهديب الأسلحة غير المشروع، ولانتشار المواد الخطرة.

إن مجرد وجود أنظمة انفصالية تساندها أساسا المؤسسات العسكرية والحكومية الروسية يتيح للجماعات الإرهابية فرصة لاقتناء الأسلحة والذخيرة. ونود مرة ثانية أن نشدد على أن عملية الانتشار غير المقيد للأسلحة في المناطق الخارجة على القانون يمثل تهديدا كبيرا لاستقرار المنطقة برمتها، وفوق كل شيء بسبب استعمالها من قبل الإرهابيين.

ويذكر الجميع الهجوم الإرهابي على بيسلان في العام الماضي. ومن الواضح أن هذا الحادث المأساوي ما كان له أن يقع لو تم إيقاف الإرهابيين على نقاط التفتيش التي مروا منها، بدون عقبات وبأعداد كبيرة، وهم في طريقهم إلى بيسلان. والسبب الوحيد الذي حال دون إيقافهم وتفتيشهم بشكل ملائم هو تصريحهم بأنهم كانوا في طريقهم إلى جنوب أوسيتيا. وهذا مثال صارخ يظهر كيف يؤدي تأييد الانفصالية إلى نتائج عكسية ويتحول في المطاف الأخير إلى تأييد للإرهاب.

وقد وقع هجوم إرهابي آخر في بلدة غوري، بجورجيا، قام به مجرمون تم تدريبهم وتجهيزهم في جنوب أوسيتيا السابقة من جانب قوات خاصة روسية. ولدينا كل

انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ولدينا ثقة في أننا بتوجيهاتكم القديرة سنتمكن من تحقيق نتائج هامة في أعمالنا.

وفيما يتعلق بمسألتي عدم الانتشار ونزع السلاح، وهما تمثلان إحدى دعائم الأمن والسلام الدوليين، نعلق أهمية خاصة على مؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر الدول الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن دواعي الأسف أن يحتتم المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار أعماله بدون أن يتمكن من التوصل إلى اتفاق على وثيقة ختامية هامة. وسمحوا لي بالإعراب عن عميق أسفي لخلو الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من التدابير والتوصيات العملية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وحيث أننا نناقش نزع السلاح والأمن، أود أن أوجه الاهتمام إلى الانفصالية العدوانية بوصفها تشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وأود على وجه التحديد أن أذكر اللجنة بما يسمى بالبقع البيضاء، أي مناطق الصراع في منطقتين انفصاليتين من جورجيا، أبخازيا ومنطقة أوسيتيا الجنوبية المتمتعة سابقا بالحكم الذاتي. وكل من هاتين المنطقتين تمر بعملية تسليح متزايدة الشدة. ومما يثير السخرية إلى أبعد حد أن هذين الجيبين الانفصاليين يتلقيان شحنات عسكرية من جارتنا، الاتحاد الروسي، عن طريق نقاط مراقبة على امتداد الجزأين الأبخازي والأوسيتي الجنوبي من خط الحدود الجورجية الروسية، يتحكم فيها حصرا حرس الحدود الروس، ونتيجة لذلك فقد تراكت في تلك الأراضي كمية كبيرة جدا من الأسلحة والذخائر لا تظهر في وثائق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ومنذ فترة قصيرة، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نظم الانفصاليون في أوسيتيا الجنوبية احتفالا بما يسمى استقلال جمهورية أوسيتيا الجنوبية المزعومة واستعراضا

لقد عرضنا هذه القضايا في هذا المحفل عدة مرات في المناقشات السابقة. وكررنا التأكيد مرة تلو أخرى على أن المشاكل التي نواجهها لا يمكن حلها على أساس ازدواجية المعايير. فأحكام القانون الدولي ومعايير العلاقات فيما بين الدول ينبغي ألا تتباين تبعاً لحجم دولة معينة أو لقوتها العسكرية. بل يجب أن تكون عالمية. وهكذا فقط، سنتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وهذه هي المهمة الرئيسية لهذه المنظمة.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أولاً، السيد الرئيس، أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أهني من خلالكم أعضاء المكتب. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكي ينتهي عملنا إلى نتيجة ناجحة.

لقد حان الوقت لاستعراض التطورات في ميدان نزع السلاح خلال العام المنصرم. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق إجراء تحليل موضوعي للنتائج غير الكافية لتلك التطورات. وخلال المناقشات التي أجريناها في العام الماضي، كان يحدونا الأمل بأن عام ٢٠٠٥، الحافل بالأحداث العالمية في ميدان نزع السلاح، سيصبح عاماً مشهوداً سيساعد على تحقيق المزيد من الدفع قدماً بالسلم والأمن الدوليين. ولكن هذا العام لم يف بكامل توقعاتنا. إن بإلقاء نظرة إلى الوراء، فإننا نرى الفرص الضائعة التي كان من الممكن أن ترقى بمناقشاتنا إلى مستوى نوعي مختلف. فمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يسفر عن أية نتائج موضوعية. وبالرغم من الجهود الجبارة في هيئة نزع السلاح، لم نتمكن من الاتفاق على جدول أعمال كان، لو توصلنا إليه، سيمكننا من إحراج هذه الهيئة البالغة الأهمية من حالة الجمود. إن نزع السلاح وعدم الانتشار، كدعامتين أساسيتين للسلم والاستقرار الدوليين، قد تركا خارج الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

الدلائل التي تثبت ذلك. وليس واضحاً إذا كان هذا السلوك موجهاً ضد بلدي فقط، أو أنه في الدرجة الأولى موجه ضد روسيا ذاتها؟

وهناك نقطة أخرى تثير قلقاً شديداً بالنسبة لنا وهي الوجود غير المشروع لقاعدة عسكرية روسية في غودوتا، الواقعة في منطقة أبخازيا المتنازع عليها في جورجيا. وكان مفترضاً أن يتم تفكيك هذه القاعدة وسحبها في وقت سابق يعود إلى عام ٢٠٠١. وبالرغم من الالتزامات والتعهدات التي قطعها الاتحاد الروسي على نفسه في اسطنبول بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، فإن تلك القاعدة العسكرية ما زالت عاملة بدون موافقة جورجيا، وهي تقدم الأسلحة والخبرات العسكرية إلى الحكم الانفصالي.

وفي حقيقة الأمر، فإن ما يجري في المناطق الانفصالية في جورجيا ليس بأقل من عملية ضم، وهي ببساطة تأكيد للسيطرة الفعالة من خلال الوسائل السياسية، والاقتصادية والعسكرية على أراضي دولة أخرى.

وللأسف، فإن هذه الحقائق، وكذلك التطورات المماثلة التي ما زالت تحدث في مناطق الصراع الأخرى في أراضي جورجيا، تقع خارج آليات المراقبة الوطنية والدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولكنها، تظل قضايا أساسية ينبغي لهذه اللجنة أن تتناولها.

وفي هذا الصدد، أود تكرار التأكيد على استعداد جورجيا الكامل للتعاون مع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، في تطوير وتنفيذ آليات خاصة تهدف إلى التعامل مع أقاليم وأنظمة حكم غير خاضعة لسيطرة الدولة. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى مؤيدي هذه الجيوب، سواء كانوا دولاً أو مناطق إدارية أو مؤسسات حكومية أو منظمات خاصة.

ومقاصدها. وفضلا عن ذلك، فقد بدأنا مشروعاً لإزالة الألغام يسمح بتحويل الأراضي التي كانت مزروعة بالألغام إلى أراضٍ مستخدمة في الأغراض الزراعية. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على دعمهما للدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام التي نفذها، في أرمينيا في عام ٢٠٠٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة الدفاع في أرمينيا. ويستغرق المشروع المكون من ثلاث مراحل فترة ثلاث سنوات، وسيسمح بتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للألغام في أرمينيا.

إن الشفافية في مجال نزع السلاح تمثل إحدى دعائم السلم والأمن الدوليين. وتولي أرمينيا أهمية بالغة للشفافية فيما يتعلق بالتسلح والإنفاق العسكري، وخصوصاً في وقت شهد زيادة غير مسبوقه في الميزانية العسكرية لواحدة من الدول المجاورة. وقدمت أرمينيا بانتظام التقارير المطلوبة منها بموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وقدمت آخر تقاريرها في هذا العام أيضاً.

وقد أعلن بلدي باستمرار التزامه بمبادئ المعاهدات والاتفاقيات الدولية بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الانتشار. وكبلد مجاور له مصلحة كبيرة في استقرار منطقتنا، فإننا نتابع بشكل وثيق التطورات المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية ونأمل في أن يتسنى حلها بالوسائل التي تلقى القبول المتبادل والقائمة على مبادئ القانون الدولي.

ومن جانبنا، فبالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية الهادفة إلى تعزيز السلامة والأمن في محطتنا لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية وإلى الارتقاء بنظام التحقق لدينا، وقعت أرمينيا المحضر الختامي لتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتجري على قدم وساق عملية التصديق على تلك الوثيقة.

وفي الوقت نفسه، فإن وفدي يغتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى مجموعة السبعة بلدان تحت قيادة النرويج، على مبادرتها بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، التي لقيت تأييداً قوياً من جانب أرمينيا.

ولكن لا يجوز أن نغفل ذكر النتائج الهامة التي تحققت في عام ٢٠٠٥. فقد تم اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. إن أرمينيا، وقد وقعت تلك الوثيقة خلال القمة العالمية، أظهرت من جديد امتثالها الثابت لجهود المجتمع الدولي المشتركة في مكافحة الإرهاب. وعلينا أن نعمل الآن من أجل تنفيذها الكامل على المستوى العالمي.

أما نتائج الجولة الرابعة للمحادثات السادسة بشأن المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية قبل أسبوعين كانت مصدر تشجيع كبير.

لقد دخل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مرحلة التنفيذ. وقد قدمت أرمينيا تقريرها الأول عملاً بأحكام القرار، وهي تنتظر تعليقات لجنة ١٥٤٠ عليه.

وقد انتهينا بنجاح من التفاوض على صك دولي لتمكين الدول من دمج وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. وسيصبح ذلك الصك الخطوة الحاسمة التالية في مكافحة الانتشار غير المشروع لتلك الأسلحة التي تشكل تهديداً خطيراً للملايين من المدنيين في مختلف بقاع العالم.

وتقوم أرمينيا في كل دورة بإبلاغ هذه الهيئة بالتقدم الذي أحرزته نحو الوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الصكوك الدولية في ميدان نزع السلاح. ولم يكن هذا العام استثناءً. وبالرغم من أن أرمينيا غير موقعة على معاهدة حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وذلك بسبب التهديدات الأمنية المستمرة في منطقتنا، فإننا نتمثل امتثالاً كاملاً لأهداف الاتفاقية

عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ناهيك عن خيبة الأمل التي أصابت المجتمع الدولي إزاء عدم تضمين الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى، الذي انعقد في مستهل هذه الدورة، مسألة نزع السلاح بشكل عام وما يجدد التزام الدول خاصة النووية منها بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في قمة الألفية في ما يتعلق بمسألة نزع السلاح بصفة خاصة.

لا يخفي وفد بلادي قلقه من وضع انعدام الأمن الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط بالرغم من مساعيها الكبيرة لخلق حالة من الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال دعم جميع الجهود النبيلة الهادفة إلى التخلص من كل أسلحة الدمار الشامل، وذلك بانضمام حكومة بلادي إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وهي: اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسمحوا لي أن أشير هنا إلى أن جميع الاتفاقيات لا بد أن تعبر عن إرادة عالمية تقوم على الشفافية والمصدقية لضمان عالميتها.

إن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط هو أمر جدير باهتمام ودعم المجتمع الدولي لما له من انعكاسات إيجابية على السلم والأمن الدوليين. وإن إنشاء هذه المنطقة لا يعزز من فرص استتباب الأمن والاستقرار الإقليمي فحسب، بل إنه يصب في مصلحة الأمن والسلم الدوليين. وإننا إذ ندعم مقترح إنشاء هذه المنطقة فإننا نعبر عن قلقنا من بقاء دولة واحدة في المنطقة خارج نطاق الأمن الجماعي الإقليمي بشكل عام، وإصرارها بصفة خاصة على البقاء خارج منظومة منع الانتشار النووي الذي أضحي سمة وركيزة من ركائز الأمن والسلم الدوليين، وإن وضعها كهذا غير طبيعي ويحمل إذا لم يتناوله المجتمع

وقد رحبت أرمينيا في العام الماضي ببعثة الخدمة الدولية الاستشارية للحماية المدنية، ونحن في انتظار تقريرها الذي سيصدر قبل نهاية هذا العام. وسنستضيف بعثة هامة أخرى سيقوم بها فريق استعراض أمان التشغيل قبل نهاية عام ٢٠٠٥، ونأمل أننا، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سنتمكن من استكمال تقرير الفريق مع النتائج والتوصيات ذات الصلة خلال عام ٢٠٠٦. وقدمت أرمينيا في هذا العام أيضا تقريرها عن الاجتماع الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأمن النووي. وتود أرمينيا أن تؤكد من جديد التزامها بمواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة شفافة ومنفتحة.

وتأمل أرمينيا في أننا خلال الدورة الستين للجمعية العامة سنكون قادرين على الارتقاء الجماعي إلى مستوى التحديات الماثلة أمامنا وعلى إخراج آلية نزع السلاح من حالة الجمود لكي تتمكن من التعامل الفعال مع التهديدات الأمنية العالمية الناشئة، ولصالح تعزيز السلم والأمن في العالم. إن أرمينيا مستعدة لتقديم مساهمتها من أجل تلك الغاية.

السيد باعمر (عمان): يسعد وفد بلادي في مستهل هذا البيان أن يهنئ جميع الوفود المشاركة على وجودكم، سعادة الرئيس، على رأس هذه اللجنة الهامة، الأمر الذي سيكون له أبلغ الأثر لإنجاح أعمالنا، مؤكداً لكم تعاون وفد سلطنة عمان التام معكم لتحقيق التقدم المأمول.

كما نعتنم هذه السانحة لنعرب عن بالغ شكرنا وتقديرنا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على جهده المتواصل لتطوير آليات التعاون الدولي في مجال نزع السلاح، الذي تجلّى من خلال بيانه القيم الذي استهلته به اللجنة أعمالها.

تتعقد الدورة الستون للجمعية العامة في ظل أوضاع دولية حرجة ولعل ما يعيننا في هذه اللجنة هو عدم تحقق

الآنسة المجالي (الأردن) (تكلمت بالانكليزية): أود، نيابة عن وفد الأردن، أن أشارك الآخرين في الإعراب عن تعازي بلدي لإندونيسيا حكومة وشعبا إزاء الخسائر في الأرواح التي تكبدها نتيجة للهجمات الإرهابية في بالي. وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة وأن أهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتنان وفدي الخالص لسلفكم، السفير دي ألبا، ممثل المكسيك، وأن أعرب عن التقدير لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح وموظفي إدارة شؤون نزع السلاح على جهودهم التي لا تكل. يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

نجتمع مرة أخرى في اللجنة الأولى سعيا إلى معالجة شواغل السلام والأمن الدوليين المتصلة بتزع السلاح وعدم الانتشار والتهديد الذي تفرضه أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على حد سواء. وفي أعقاب الفشل التاريخي الأخير لدبلوماسية نزع السلاح وعدم الانتشار المستمر لصكوك نزع السلاح الرئيسية المتفاوض عليها على الصعيد المتعدد الأطراف وعدم دخولها حيز النفاذ، بات من الأهمية الحيوية أن نواصل مداولاتنا حول كيفية الخروج من المأزق الراهن والمضي قدما بجدول الأعمال الذي كلفنا بتنفيذه.

وعلى غرار الآخرين جميعا، نشعر بأسف عميق لإضاعة فرصة تقوية العزم الدولي بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والنووي في مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المؤسف أنه لم يتم حشد الإرادة السياسية اللازمة للبناء على التعهدات والالتزامات السابقة. غير أن هذا الفشل المؤسف، إلى جانب الغياب المقلق لأي إشارة في الوثيقة الختامية

الدولي بروح من المسؤولية والجدية تبعات خطيرة على الأمن والاستقرار العالميين.

وانطلاقا من قناعتنا بأهمية استقرار الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط، ندعو إسرائيل إلى الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تخضع كامل منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل وفقا لاتفاق الضمانات المطبق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن بلادي، إذ تطالب جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الانتشار النووي بالانضمام إلى هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن، تحث كذلك جميع الدول إلى عقد اتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا إذ ندعو إلى كل ذلك، في إطار تعزيز المبادئ والأحكام التي قامت عليها تلك المعاهدة، إلا أننا في الوقت ذاته نؤكد على حق جميع الدول المشروع وفقا لما جاء في أحكام المعاهدة لتسخير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقا للمعايير والضوابط الدولية التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الإطار، يؤكد وفد بلادي على أهمية مبدأ التعددية في معالجة قضايا نزع السلاح بصفة خاصة وذلك من خلال تعزيز آليات نزع السلاح المتعدد الأطراف وإيجاد آلية واضحة لإجراءات بناء الثقة ودعمها على أرض الواقع، حتى يتحقق الهدف المنشود والأسمى لإرساء السلم والأمن الدوليين، باعتبارها السبيل الوحيد والأبجع لتحقيق نزع السلاح العام والكامل.

ختاما، يأمل وفد بلادي أن تسهم مداولات هذه اللجنة وقراراتها في تحقيق تطلعات جميع الشعوب إلى الأمن والسلم والتنمية والاستقرار.

سيحقق السلم والأمن الإقليميين. وفضلاً عن ذلك، فإن تطبيق إجراءات الأمان للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المنشآت النووية الإسرائيلية التي لا تخضع للضمانات سيحول دون احتمال تكرار الحوادث النووية ومخاطر التلوث الإشعاعي.

والأردن، بوصفه طرفاً في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بترع السلاح، يتقيد بالتزاماته بموجب تلك الصكوك بالكامل. وفي هذا الصدد، فقد رحبنا بانعقاد المؤتمر الرابع لتسهيل نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والإعلان الذي اعتمده وكذلك مجموعة الإجراءات التي تمخض عنها. كما أننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦، والمؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، حيث أنهما يوفران فرصاً، أيضاً، للتأكيد على التزاماتنا وتعزيز تعهداتنا في هذا المجال مرة أخرى.

إن التحديات والتهديدات العديدة التي يمثلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تصنف بالخطورة الشديدة، وتنطوي على عواقب مدمرة. كما أن ارتباطها بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب والاتجار في المخدرات يضاعف من خطورها، ويجعلها مصدر قلق لجميع البلدان والمناطق. ولكل هذه الأسباب، يدعم الأردن عمل الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. ولذلك، نرحب بالنتيجة التوافقية التي توصل إليها هذا الفريق ونحیی رئيسه السفير تلمان، ممثل سويسرا، على جهوده المخلصة.

لا اجتماع قمة عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، واستمرار المأزق في مؤتمر نزع السلاح، لا يعفينا من واجباتنا والتزاماتنا المتعددة الأطراف في هذا الميدان.

على العكس من ذلك، في أعقاب الانتكاسات تلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى سعياً حثيثاً لإحراز هدي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، كما هما محددان في نظام عدم الانتشار الدولي. وإن التقييد العالمي بمعاهدة عدم الانتشار يجب متابعته، ويجب أيضاً متابعة العمل على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل من أجل تصفية مخزوناتهما النووية الضخمة والأسلحة النووية المتبقية في ترسانتهما. وينبغي لها أيضاً أن تمتثل لكل واجباتها والتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ التي وافقت عليها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

علاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكسر طوق الجمود في مؤتمر نزع السلاح، بغية السماح بإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وتجريبها ونشرها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تصفيتها، وكذلك بإجراء مفاوضات على صياغة وثيقة إلزامية بتقديم ضمانات أمنية شاملة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولا يقل أهمية في هذا السياق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويرحب الأردن بالمناطق التي أنشئت في جميع أنحاء العالم، ويشدد على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط يكتسي أهمية قصوى، حيث أن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار

وقد رحب الأردن باعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). واتساقاً مع التزاماتنا بموجب ذلك القرار، قدمنا تقاريرنا بشأن تنفيذه.

وانطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والحاجة إلى التصدي للتهديد الذي يمثله حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية - في إطار الأمم المتحدة ومن خلال تعاون دولي يتماشى مع أهداف ومبادئ الميثاق والقانون الدولي - يرحب الأردن باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي مؤخراً. ونؤكد أيضاً على أن إحدى أنجع الضمانات والسبل لمنع أسلحة الدمار الشامل من الوصول إلى الجماعات الإرهابية والجهات من غير الدول تتمثل في التوصل إلى اتفاقية دولية شاملة بهذا الشأن. فضلاً عن ذلك، من المهم أن نذكر أن أنجع السبل لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل هو القضاء على هذه الأسلحة تماماً.

أخيراً، سيدي الرئيس، أختتم كلمتي مؤكداً لكم مرة أخرى على كامل دعمنا وتعاوننا في الوصول بعملكم ومداولات اللجنة هذه إلى خاتمة ناجحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثلة الأردن على تحريرها الممتاز لبياناتها استجابة لمناشدتنا بتوخي الإيجاز،

السيد دانيش - يزدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأني على يقين من أن التوفيق سيحالف هذه الدورة تحت قيادتكم القديرة. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أعرب عن تهنئي لأعضاء المكتب الآخرين أيضاً. ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وهذا العام، فإن اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قد هيأ لنا الفرصة للتأكيد مرة أخرى على التزامنا بهذا البرنامج. والأردن قدم تقريره الوطني بشأن الموضوع إلى ذلك الاجتماع وانضم إلى الدول الأخرى في تبادل خبراتها واستنتاجاتها. وفي العام القادم، ستوفر لنا المؤتمرات الاستعراضية والتحضيرية لعام ٢٠٠٦ فرصاً لمواصلة تعزيز برنامج العمل. والأردن يتطلع إلى المشاركة الفعالة في تلك الأنشطة ويأمل أن تحقق نتائج طيبة.

ونشعر بالارتياح إذ نلاحظ استمرار التقيد باتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وأن ثمة تقدم مطرد في تنفيذها. ويرحب الأردن بنتيجة المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، الذي عقد في نيروبي، وبرنامج العمل المعتمد خلاله، والذي نأمل أن يؤدي إلى مزيد من التقدم في هذا الميدان. وفي هذا السياق، يشدد الأردن على حاجة المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد وتوفير المساعدة الضرورية لعمليات إزالة الألغام الأرضية وإعادة تأهيل ضحاياها، بما في ذلك إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً، كيما يتسنى للدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

وكان الأردن من أوائل الدول التي وقعت اتفاقية أوتاوا وصدقت عليها. وكدولة طرف، اتخذنا خطوات فعالة للامتثال لأحكامها. وبحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، انتهينا من تدمير كل مخزوناتنا من الألغام الأرضية. ويحدونا الأمل الآن أن نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا بموجب تلك الاتفاقية بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. ونضطلع حالياً بدور نشط مع شركائنا للنهوض باتفاقية أوتاوا في منطقتنا وسنواصل القيام بذلك، إذ أننا نعلق أهمية كبيرة على تحقيق عالمية الاتفاقية.

والاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠ - لا سيما الخطوات العملية الثلاث عشرة نحو القضاء الكامل على الأسلحة النووية - كل ذلك كان يبشر بمستقبل أكثر إشراقاً بالنسبة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ومع ذلك، أخذت الآمال تتلاشى تدريجياً منذ عام ٢٠٠٠. وبرزت سياسة من قبل الولايات المتحدة برفض الالتزامات الدولية والالتجاء إلى تدابير فردية، وبدأ ذلك البلد بالانسحاب من المعاهدات متعددة الأطراف الواحدة تلو الأخرى. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لم تكن نقطة البداية. بل إن رفض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعرقله المفاوضات بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وفرض قرار معين على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالانحجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام ٢٠٠١، ومواقف مماثلة بشأن قضايا دولية أخرى، مثل الاعتراض على بروتوكول كيوتو، كل ذلك جرت وقائعه قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وحادث ١١ أيلول/سبتمبر الفاجع لم يكن أكثر من مُسرّع لتلك السياسة الأحادية، وغزو العراق في عام ٢٠٠٣ لإجهاض ما وصف بالتهديد الوشيك لأسلحة الدمار الشامل كان ذروتها.

وعلى الرغم من الجهود المخلصة والنوايا الطيبة من جانب الغالبية العظمى للدول الأطراف في كل أنحاء العالم، فإن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥ قد انتهى بدون التوصل إلى نتيجة بسبب سياسة تلك الدولة الحائزة للأسلحة النووية ذاتها. وعشية انعقاد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، أعلن مسؤول رفيع المستوى في الولايات المتحدة أن "المادة السادسة [من المعاهدة] أطول مما ينبغي

في الذكرى السنوية الستين لقصف هيروشيما ونغازاكي بالقنابل الذرية، كان المجتمع الدولي يتوقع، عن حق، إحراز تقدم فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من جميع جوانبهما. ومع ذلك، فإن انعدام التقدم صوب تحقيق القضاء التام على الترسانات النووية بات مصدراً رئيسياً للقلق الدولي. واستمرار وجود آلاف من الرؤوس النووية في مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية ونظريات عسكرية لاستعمالها بات أمراً يهدد البشرية برمتها أكثر من أي وقت مضى.

إن إخفاق المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستبعاد القسم الخاص بنزع السلاح من الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) للاجتماع العام الرفيع المستوى هما انتكاستان لهدف نبيل هو نزع السلاح. ورفض التزامات نزع السلاح؛ واللجوء إلى الحرب الاستباقية في التعامل مع القضايا الدولية؛ والنظريات العسكرية الجديدة مثل مراجعة الوضع النووي لعام ٢٠٠١، التي تخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية؛ وخطط تطوير أسلحة نووية صغيرة قابلة للاستعمال؛ ومؤخراً، نظرية العمليات النووية المشتركة لعام ٢٠٠٥، التي توسع نظرية الحرب الاستباقية لتشمل الترسانات النووية: هذه كلها علامات مفزعة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح بحرق تحريم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، الذي يُرَاعَى منذ عام ١٩٤٥. وبعد انتهاء الحرب الباردة، أحرز تقدم كبير في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦، وتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى عام ١٩٩٥، إلى جانب القرارات والالتزامات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي

المصطنعة حول البرامج النووية السلمية لدى الآخرين إلى حوار مشحون بالأغراض السياسية.

وبينما تطلق تلك الدولة الحائزة للأسلحة النووية صيحات استغاثة مصطنعة إزاء مخاطر الانتشار في الحالات المتصلة بالأنشطة النووية السلمية للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي تخضع بالكامل إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن ما يدعو إلى السخرية أنها هي التي قامت بإبرام اتفاقات لنقل كل أنواع التكنولوجيا النووية إلى دول غير أطراف في معاهدة عدم الانتشار. وأشار بشكل خاص إلى اتفاقها في عام ٢٠٠٠ للتعاون النووي مع إسرائيل، وهي الوحيدة في الشرق الأوسط غير الطرف في المعاهدة وتشكل مرافقها السرية للأسلحة النووية حرقاً صارخاً لما تدعي أنه استراتيجية عدم الانتشار الخاصة بها. وينقل تكنولوجيا الأسلحة النووية إلى إسرائيل، وباشترائها في أشكال أخرى من التشاطر النووي، فإن الولايات المتحدة لا تمتثل لالتزامها وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار. وتشكل هذه الحالات دلالة واضحة على أن شواغل الانتشار التي تدعيها بشأن الأنشطة النووية السلمية لبعض البلدان ما هي إلا ذرائع لمتابعة أهدافها السياسية ولفرض نظام فصل عنصري نووي جديد.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقاوم بثبات هذا النهج التمييزي وأن يصر على التنفيذ الكامل من الدول الأطراف لجميع التزاماتها، ولا سيما الالتزام الذي لا لبس فيه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية. وينبغي للمجتمع العالمي أن يتخذ تدابير فعالة لمنع استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، والتشاطر النووي، والتهديد باستعمال مثل تلك الأسلحة اللا إنسانية ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية، ونبذ الإجراءات والسياسات الأحادية غير المشروعة.

بمجرد جملة واحدة“. وما قصد قوله هو أن نزع السلاح النووي لا وجود له. وقد ذهب إلى حد الادعاء بأن الالتزام القاطع بتحقيق نزع السلاح النووي، الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، بات شيئاً من الماضي.

ولم يستمر التمسك بهذا الموقف أثناء المؤتمر فحسب - الأمر الذي أدى إلى فشله - بل تواصل خلال المفاوضات حول الوثيقة الختامية لاجتماع قمة الجمعية العامة (القرار ١/٦٠). وفي ورقة موقف وزعتها وفد الولايات المتحدة حول الجزء الخاص بتزع السلاح وعدم الانتشار في مشروع الوثيقة الختامية، تم حذف كل إشارة إلى نزع السلاح ما عدا في العنوان. وكانت تلك دلالة واضحة على أن الولايات المتحدة لم تكن لديها الإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق بشأن الجزء الخاص بتزع السلاح.

وفضلاً عن ذلك، بينما شارك ١١٧ بلداً في المؤتمر الأخير لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المنعقد في نيويورك، فإن الدولة الحائزة للأسلحة النووية إيها لم تحضر المؤتمر بسبب معارضتها الأيديولوجية لتلك المعاهدة. وفي هذه الأثناء، تستمر تلك الدولة في العمل على وضع خطط لتقليص الوقت اللازم لاستئناف التجارب النووية، وقامت بتخصيص الملايين من الدولارات لذلك الجهد. وتضع هذه الأعمال موضع الشك بشكل خطير التزام تلك الدولة بوقف التجارب النووية.

إن الأفعال والسياسات التي تضطلع بها الولايات المتحدة بكل إصرار، وبدون أدنى اعتبار لشواغل بقية المجتمع الدولي، تشكل دلالة واضحة على ما هو آت في المستقبل إذا لم يوضع حد لها. ومن غير المستغرب أن ذلك البلد يحاول ذر الرماد في العيون في المحافل الدولية؛ فهو يحاول حرف الانتباه عن سجله وأعماله من خلال تحويل الشواغل

ضرورة التعاون وتشاطر تلك التكنولوجيا في ما بين من قبلوا الالتزامات، تدلل على الحكمة والتفهم لدى واضعي مشاريع تلك الصكوك. ولا يوجد في أي من تلك الصكوك أي تقييد للحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في التكنولوجيات السلمية وحصره في مجالات محددة. فعلى سبيل المثال، بينما تتعهد الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بعدم تحويل التكنولوجيات والمواد السلمية إلى أنشطة محظورة، فإنه يسمح لها بالوصول إلى كل أنواع التكنولوجيا، وحتى إذا كانت تلك المادة الكيميائية مدرجة في قائمة العوامل أو سائلة لأسلحة كيميائية، من الممكن إنتاجها في التطبيقات السلمية، ولكن تحت أنظمة تحقق صارمة. وأية دراسة متعمقة لتاريخ المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظهر بوضوح أن واضعي مشروع المعاهدة لم يكن في نيتهم على الإطلاق تقييد الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة. وتنص معاهدة عدم الانتشار على أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الضامن الموضوعي لعدم التحويل إلى أنشطة محظورة.

ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لتقييد الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الأنشطة النووية السلمية، بما في ذلك دورة الوقود النووي. وكما أكد ممثل حركة عدم الانحياز في اللجنة، فإن خيارات وقرارات كل بلد، المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ينبغي احترامها، بدون أن تتعرض للخطر سياساتها أو اتفاقها للتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وسياساتها المتعلقة بدورة الوقود النووي. ولا يوجد إلا شرط واحد في المعاهدة، وهو التحقق من خلال ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد جرت في الماضي بعض المحاولات لاحتكار التكنولوجيات المتقدمة من خلال إنشاء نوادي استثنائية غير شفافة، كمجموعة أستراليا، ومجموعة موردي المواد النووية،

ورغم الإخفاقات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فقد تحقق بعض التقدم الإيجابي بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكذلك بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويستمر تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية تحت الرقابة الدولية، وتقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأعمالها بطريقة مهنية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المضي قدما على نحو أكثر جدية بالمفاوضات لتنفيذ المادة الحادية عشرة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وتستمر أيضا المناقشات بين الدول الأطراف حول سبل ووسائل تعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وما زالت قيد البحث مسألة وضع بروتوكول ملزم قانونا بهذا الشأن.

ولعل من بين أبرز البنود الواعدة في جدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فبفضل قيادة السفير ثلمان، ممثل سويسرا، والمرونة التي أبدتها الوفود، تمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية من الانتهاء من إعداد مشروع صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ومع أن النتائج النهائية لم تكن مرضية بالكامل لجميع الوفود، وبالرغم من التحفظات المشروعة التي قدمتها بعض البلدان، فإن الانتهاء من وضع مشروع الصك ينبغي اعتباره خطوة إلى الأمام نحو تنفيذ برنامج العمل.

إن أي صك قانوني صالح ينبغي أن يقيم توازنا بين الحقوق والواجبات؛ ومن شأن ذلك أن يكفل إطالة عمر النظام القانوني من خلال توفير حوافز العضوية والامتثال. وأحكام الصكوك الدولية الخاصة بترع السلاح، كاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتصل بحق الوصول إلى التكنولوجيا السلمية، وكذلك

الأعمال الدولي فحسب، بل تتحمل أيضا مسؤوليات استثنائية لكفالة تطبيق القانون الدولي في داخل الحدود الوطنية، ولكي تنفذ كما يجب الالتزامات التي تعتمد في خارج الأقاليم الوطنية وترجم إلى أفعال على المستويات الوطنية.

وحيث أن البرلمان مدعوة إلى المصادقة على المعاهدات الدولية، وهي تكفل من خلال وظيفة الرقابة التي تضطلع بها التنفيذ الفعال لتلك المعاهدات، فمن الأهمية البالغة أن تكون البرلمانات ذاتها على معرفة كاملة بالمداولات والمفاوضات الجارية وأن تكون منخرطة فيها. وحينذاك فحسب، يمكن التوقع من البرلمانات أن تعمل بنشاط على تصديق الصكوك الدولية، وبدء نفاذها المبكر، وترجمتها إلى تشريعات وطنية.

ومن منظورنا، فإن الوعي السياسي والالتزام بهذه العملية آخذ في التعاضم، كما ظهر ذلك من بيانات ممثلي البرلمانات عندما اجتمعوا مؤخرا في نيويورك في مؤتمرهم العالمي الثاني. وقد وجهوا في تلك المناسبة دعوة قوية إلى القيام بالتعامل مع القضايا الأمنية العالمية على نحو أكثر فعالية في الأمم المتحدة. والدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي لها أن تفي بالتزاماتها بترع السلاح النووي، ويجب أن تبذل الدول جهودا جديدة في جميع مجالات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والبرلمانات بدورها، ينبغي أن تقوم برصد أدق للتنفيذ الوطني لصكوك تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تنخرط في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات المتعلقة بعملية الرصد.

وحيث أنه طلب إلي الإيجاز، فسيجد الممثلون في البيان الذي يجري توزيعه مزيدا من المعلومات عن نمط العمل الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانات الأعضاء

ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ولكن البلدان النامية آخذة في النمو ولا سيما في الميدان العلمي، ولا يمكن منع أية أمة من النهوض والتقدم.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، مستمرة باحترام التزاماتها وبالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة كما فعلت في الماضي. ولن يتمكن أي قرار قائم على دوافع سياسية لدى تكتل من البلدان من ثني إيران عن ممارسة حقوقها القانونية المشروعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): إن مسائل تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار تمثل شاغلا هاما للاتحاد البرلماني الدولي ولأعضائه الـ ١٤١. ولذلك، تنصدر هذه المسائل جدول الأعمال العام للمنظمة، حيث اتخذ بشأنها ما لا يقل عن خمسة قرارات في الجمعيات التشريعية، وكرست أيضا جلستان من جلسات الاستماع السنوية التي تعقد في الأمم المتحدة لهذه المسائل خلال السنوات الثلاث الماضية.

لقد أنشئ الاتحاد قبل أكثر من قرن، في المقام الأول، من أجل الدفع قدما بالحوار وبناء الثقة بين البرلمانيين من كل بقاع العالم بهدف منع الصراعات ونزع فتيلها. ولذا، فإن تعددية الأطراف راسخة عميقا في نهج تصورنا للعالم وللتحديات التي يواجهها. ونعتقد أنه من خلال الحوار، يمكن الانتقال من ثقافة الردود العنيفة إلى ثقافة الردود القائمة على التفاهم والتعاون المتبادلين. وكحلقة الوصل الأوثق بين شعوب العالم وحكوماتها، فإن البرلمانات لا تملك منظورا فريدا بالنسبة لكل المسائل المدرجة في جدول

خريف هذا العام، وفقا للالتزام الذي اعتمد في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وكما هو الحال بالنسبة للعديد من هذه القاعة، يأمل أعضاء اتحادنا في اتخاذ قرار بعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويشاطر أعضاء الاتحاد العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الرأي بضرورة التوصل إلى تعريف دقيق لطبيعة ومعالج الإرهاب الفعلية. ويحدونا الأمل أن تكون خبرة الاتحاد في إجراء المشاورات السياسية المكثفة وفي تحديد العناصر الرئيسية لتعريف الإرهاب مفيدة للدول الأعضاء.

إن المواثيق الدولية مع أهميتها لا تمثل هدفا بحد ذاته. ومن أجل صنع السلام والمحافظة عليه بعد انتهاء العمليات العدائية، فإننا بحاجة إلى حزمة أكثر شمولاً من المساعدات للبلدان الخارجة من الصراع، بحيث تشمل على التدريب، والرصد، وبناء الهياكل الأساسية وتوفير القدرات على الحكم الرشيد. ولذلك نعتبر أن أحد أهم إنجازات اجتماع القمة العالمي لهذا العام هو إنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام. إن البرلمانات تؤدي دوراً رئيسياً في العملية الانتقالية وتعمل مقياساً هاماً لصحة واستدامة النظام في فترة ما بعد الصراع. ومن هذا المنظور، سيتم تكريس إحدى جلسات الاستماع البرلمانية في الأمم المتحدة، التي ستعقد في نهاية هذا الشهر، لولاية لجنة بناء السلام وإجراءات عملها.

إن جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة تمثل حدثاً يحظى باهتمام متزايد من المجتمع البرلماني الدولي حيث أنها تتيح فرصة هامة للمناقشة والتفاعل بشأن القضايا الرئيسية في جدول أعمال الأمم المتحدة. ونأمل أن يتمكن الكثيرون من بين الموجودين هنا من الحضور معنا في تلك المناسبة.

بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية والقضاء عليها، وكذلك في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما أن الاتحاد البرلماني الدولي يشجع البرلمانات على اعتماد تشريعات وطنية ملائمة لمراقبة تصدير الأسلحة بكل أصنافها، وبتعزيز خاص على المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وهذا جزء من عملية أوسع نطاقاً تسعى إلى تعزيز المراقبة الديمقراطية على القطاع الأمني، بما في ذلك استخدام سلسلة كتيبات الدليل والمبادئ الإرشادية، وكذلك من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية الرامية إلى بناء القدرات البرلمانية.

ولعل الإرهاب يشكل أحد أبرز التهديدات المحسوسة لأمن العديد من الدول في يومنا هذا. واحتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين قد يتحول إلى حقيقة واقعة إذا لم نتخذ إجراءات عاجلة لسد الثغرات القانونية وتلك المتعلقة منها بالقواعد التنظيمية وقواعد إنفاذ القوانين الهامة في الميدان.

وفي الربيع الماضي اتخذت الجمعية الـ ١١٢ للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقدة في مانابلا، قراراً دعت فيه جميع البرلمانات التي لم تصادق حتى الآن على المعاهدات الـ ١٢ المتعددة الأطراف الخاصة بالإرهاب والصكوك الإقليمية ذات الصلة، إلى أن تفعل ذلك على وجه الاستعجال وأن تمضي قدماً فور ذلك لتضمين أحكام تلك المعاهدات في التشريعات الوطنية. وفي أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه هذا العام بشأن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يتطلع إلى توصل المفاوضات حول اتفاقية دولية بشأن الإرهاب الدولي إلى نتيجة ناجحة في

التمكن من ذلك، سوف تقبل طلبات أخذ الكلمة من القاعة مباشرة في اليوم المحدد. وأود أيضا أن أحث الوفود على أن تركز تعليقاتها على الموضوع المحدد قيد المناقشة في كل جلسة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الجميع بأن يومي الاثنين والثلاثاء قد خصصا لموضوع الأسلحة النووية.

واسمحوا لي أيضا أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى بأن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي هو الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونحث الوفود على تقديم مشاريع قراراتها قبل هذا الموعد لتمكين الأمانة العامة من توفيرها كوثائق رسمية في أسرع وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أذكر بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه مدافعا قويا عن المساواة بين الجنسين في السياسة العامة واتخاذ القرارات، ليس كحق أساسي من حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية والسلام. ونحن نؤمن بأن المرأة قادرة على جلب منظور فريد إلى كل هذه المسائل وعلى أن تؤثر تأثيرا حاسما بالنسبة للنتائج العامة. وبالتالي، فيما يخص الاتحاد البرلماني الدولي، هناك حاجة عاجلة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى ضمان مشاركة المزيد من النساء في جميع العمليات والمحافل التي تعمل لتعزيز نزع السلاح، وتحديد الأسلحة والأمن الدولي. وإننا نتطلع إلى المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر حول المرأة والسلام والأمن، كفرصة هامة لتحقيق المزيد من تعميم ذلك البعد في أعمال الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعت للجنة إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة حول بنود نزع السلاح والأمن الدولي من جدول الأعمال. وبهذا تكون اللجنة قد انتهت من المرحلة الأولى من أعمالها وفقا للجدول المقرر. أشكر جميع الممثلين على تعاونهم.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني، ستبدأ اللجنة الأولى المرحلة الثانية من عملها، وهي مناقشة مواضيع البنود، وعرض جميع مشاريع القرارات بشأن بنود نزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها بدءا من يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وكما شرحت سابقا، لن تكون هناك قائمة بأسماء المتكلمين في المرحلة الثانية من العمل. ولكن، أود أن أقترح على الوفود أن تبلغ الأمانة، بقدر ما كان ذلك ممكنا، بشأن خططها للتكلم، قبل انعقاد الجلسات المحددة. وفي حال عدم